

٢٠٠م

الخطة الخمسية الثانية

مكتب وزير الدولة لشئون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية

المجلس الوطني للبحوث
العلمية

الخطة الخمسية الاولى

لتنظيم البحث العلمي وابتكاره

في لبنان

مقدمة

تنفيذًا لا حكام القانون الصادر بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٢ (الملحق "١") ، يرفع ، المجلس الوطني للبحوث العلمية الى الحكومة اللبنانية المؤقرة الخطة الخمسية الا ولس لتنظيم البحث العلمي وانماطه في لبنان ، فلقد نصت المادة الرابعة من القانون على ما يلي :

" للمجلس ، بصفته هيئة استشارية لدى الحكومة ، ان يرسم الخطوط العامة للسياسة العلمية الوطنية الهدافة الى تنمية البحوث العلمية والى تحقيق افضل استعمال لموارد البلاد العلمية في سبيل النفع العام ."

ويحد اقرار الحكومة الخطوط العامة للسياسة العلمية الوطنية ، بهي "المجلس ويعرض على موافقة الحكومة برامج عمل اولها لمدة خمس سنوات يجسد هذه السياسة ويراعي فيه الهدف الاقتصادية والاجتماعية المقترحة من وزارة التصميم والموافق عليها من مجلس الوزراء ويتم وضع هذه البرامج بالاتصال مع الوزارات المعنية ."

ولما كانت الحكومة اللبنانية قد سبق ان وافقت في الثامن من آذار ١٩٦٧ على وثيقة رفعها المجلس وحدد فيها الخطوط العامة للسياسة العلمية الوطنية وفق ما ورد في الفقرة الاولى من المادة الرابعة المشار اليها ، (الملحق "٢") بقى على المجلس ان يرسم خطة العمل الخمسية للبحث العلمي في لبنان ويلور المبادئ التي اعتمدتها الحكومة لسياساتها العلمية في اطار برامج متعددة استوحى من مصطلحات لبنان البشرية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والمالية ."

ان حاجة الدولة الى التخطيط في مجال العلم امر لا خلاف فيه ، لذلك رأينا ان نقتصر هنا على التنبيه عن بعض مصطلحات محلية تجعل لهذا التخطيط شأنه الخاص في لبنان .

لبنان بلد صغير محدود الموارد على الصعيدين البشري والمادي ، لذلك فان ما يطمح اليه ، سواءً أبالنسبة لمستوى المعيشة المرتجى ام للتطور الثقافي والخير ، لا يمكن تحقيقه الا بتركيز بالغ للطاقات البشرية والمادية واستخدامها على اوفى قدر واطى مردود .

من هذا المنطلق تبيّن الحاجة الى دمج التخطيط العلمي في اطار التخطيط الإنمائي العام ، ذلك لأن البحث العلمي ليس ترفاً للعقل او تأثراً في الفكر ، بل جهد يجب توجيهه لاثراء المجتمع مادياً وفكرياً . لذلك فعليه أن يلعب دوراً طليعياً في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي للدولة بمفهومها الحديث الذي يلتزم ، بالضرورة ، بدعم البحث العلمي والعمل من أجل تقدّمه .

ان الهدف الكبري للتخطيط الاقتصادي تمكّن من التوصل الى انتقاء حصيف لما يحود باكبر قسط من الفائدة على لبنان من مجالات البحث العلمي التي لا تتوقف تزداد توسعاً وتتنوعاً ، والتي يعرف الباحثون من معينها الشريء فيضيّقون معرفة الى المعرفة وينبرون زوايا مظلمة من عالم المجهول .

وطبيه فالتجيئ المتبثق من الهدف الاقتصادي والاجتماعي والمرهون بالعناصر البشرية للبحث في لبنان وموارده المادية الجد محدودة حالياً ، يحتم على التخطيط المتوازن ان يعتمد تسلسلاً منطقياً لجهود البحث وتنسيقاً لها في مختلف القطاعات وال اختصاصات العلمية لتحقيق مردود ها الاقصى في مجالات العلوم المجردة والتطبيقية والتوصيل ، وبالتالي ، لرفع قدرة الانتاج وزيادة الدخل القومي .

في ضوء هذه الدوافع والمفاهيم توجّب على المجلس الوطني للبحوث العلمية ان يتخطّى المبادئ العامة التي سبق ان اعتمدتتها الحكومة اللبنانيّة ليصل إلى تحديد واضح للمشاريع التي تضمّنها هذه الخطة الخمسية الاولى . لذلك جعلت هذه الوثيقة فصليين يعالج الاول منها "المعطيات والوسائل" ويعرض الثاني "الخطة الخمسية" نفسه .

—————

الفصل الاول

المعطيات والوسائل

محتويات الفصل الاول

١ - الاهداف العامة

٢ - لبنان في اقتصاده ومجتمعه وشروط انماطه

٢-١ الميزات الطبيعية

٢-٢ السكان

٢-٣ الوضع الاقتصادي

٢-٣-١ القطاع الاول

٢-٣-٢ القطاع الثانوي

٢-٣-٣ القطاع الثالثي

٢-٣-٣-١ القطاع الخاص

٢-٣-٣-٢ القطاع العام

٢ - اهداف التخطيط العلمي

٢-١ الاهداف المرتبطة بالانماء الاقتصادي والاجتماعي

٢-٢ الاهداف المرتبطة بمقام لبنان الثقافي والعلمي

٢-٣ الاهداف المرتبطة بمقام لبنان الثقافي على الصعيد الدولي

٤ - اسس تحديد الاولوية

٥ - الطاقات العلمية والموارد المادية في لبنان

٦ - اسهام الاوساط العلمية في تهيئة الخطة

٧ - المعونة الدولية

١ - الاهداف العامة

استنادا الى المادة الرابعة من القانون الصادر بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٢ طلب المجلس الوطني للبحوث العلمية من وزارة التخطيط ، بموجب كتاب مورخ في ١١ ايار ١٩٦٢ ، افادته عن الاهداف العامة للتخطيط في لبنان للاسترشاد به في وضع خطة ائمـة علمـية تتـسـجم وـهـذـه الـاهـدـاف .

استجابت وزارة التخطيط فبعثت الى المجلس كتابا مورخا في ٦ حزيران ١٩٦٢ (الملحق "٣") حددت فيه الاهداف العامة ، التي تـلـخـصـ كما يـلـيـ :

ـ رفع مـعـدـلـ الـزيـادـةـ السـنـوـيـةـ فـيـ الدـخـلـ الوـطـنـيـ

ـ تـحـسـينـ تـوزـيعـ الدـخـلـ الوـطـنـيـ بـتـقـلـيلـ الفـروـقـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ الطـبـقـاتـ
الـاجـتـمـاعـيـةـ

ـ التـوـصـلـ إـلـىـ اـزـالـةـ الـبـطـالـلـةـ

ـ تـنـسـيقـ التـنـمـيـةـ الـاقـتصـادـيـ بـقـصـدـ اـزـالـةـ الـفـروـقـ الـكـبـيرـةـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ
الـقـطـاعـاتـ الـاقـتصـادـيـةـ

ـ توـازـعـ السـكـانـ بـصـورـةـ مـتـنـاسـقةـ عـلـىـ مـخـتـلـفـ الـمـاطـقـ

ويقتضي الامر ، لبلوغ هذه الاهداف ، ان تستخدم الموارد التالية الى اقصى حد ممكن :

ـ الشـرـوـاتـ الطـبـيـعـيـةـ

ـ الـمـكـانـاتـ الـبـشـرـيـةـ الـكـامـنةـ

ـ الـطـاقـاتـ الـعـلـمـيـةـ وـالـتـقـنـيـةـ الـحـدـيثـةـ

ان الخطة العلمية التي تشتمل عليها هذه الوثيقة قد وضعت وفق الاهداف المذكورة بعد الاخذ بعين الاعتبار الخطة الخمسية للإنماء الاقتصادي التسي وافقت عليها الحكومة في ٦ نيسان ١٩٦٥ ، وكذلك المعطيات المتوفرة بالنسبة للخطة الخمسية المرتقبة التي تعمل وزارة التصميم على وضعها .

٢ - لبنان في اقتصاده ومجتمعه وشروط انماطه

تورد فيما يلي عرضاً سريعاً لبعض المظاهر الطبيعية والبشرية في لبنان وللوضوح الاقتصادي والاجتماعي فيه للتمكن من تبيان شروط انماطه ، التي تتباين منها الا مدارف العامة للتخطيط العلمي .

٢-١- المميزات الطبيعية

لبنان بلد صغير مساحته عشرة آلاف كيلومتر مربع تكثر فيه المرتفعات وتخترقه ، بموازاة البحر ، سلسلتان من الجبال يبلغ أقصى ارتفاعها حوالي ثلاثة آلاف متر فوق سطح البحر .

طوله الأقصى ، من الشمال إلى الجنوب ، حوالي / ٢٠٠ / كيلومتر عرضه الأقصى ، من الغرب إلى الشرق ، حوالي / ٥٠ / كيلومتراً يحدّه البحر إلى الغرب على امتداد / ٢٠٠ / كيلومتر نصف أرضه صحراء تفتقر إلى الموارد المعدنية الصالحة للاستثمار أمّا مناخه فمتنوع بين بحري وقاري وجبلوي ، يتالف من موسم ممطر من خمسة أشهر (تشرين الثاني إلى آذار) وموسم جاف من سبعة أشهر (نisan إلى تشرين الأول) .

وبالنظر إلى طوله إلا مطار بفرازة لكن في فترات غير منتظمة التوزّع فإن التربة ، وهي بطبعتها نفوذة واسعة المسام ، تفقد جزءاً كبيراً من الماء السطحي . إلا أن الاحتياطي الجوفي ، بالمقابل ، متواضع بمقادير كبيرة حرية بالاستثمار .

والنباتات في لبنان متّوّع تنوّع المناخ والا رتفاع عن سطح البحر . أمّا الحراج فقد استهلك معظمها استهلاكاً اعتباطياً أدى إلى فقدانها كمورد طبيعي ، وأمّا المجموعة الحيوانية فضئيلة نسبياً ولا تتمتع بأي ميزة ملحوظة .

٦- السكان

يقدّر عدد السكان حالياً في لبنان بـ ٣٨٠٠٠٠٠ نسمة منهم خصوصية الف تقربياً من الأجانب.

وقد هاجر كثيرون من اللبنانيين إلى مختلف بقاع الأرض حتى انهم يقاربون اليوم عدد اللبنانيين المقيمين. هذا ولا يزال حوالي ثلث المغتربين محتفظاً بالجنسية اللبنانية.

كثافة السكان / ٤٥٠ / نسمة للكيلومتر المربع، واللبنانيون موزعون متساوياً بين المدن والارياف، أمّا نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان فتتراوح ما بين ٢٪ و ٣٪، كما تعتبر نسبة الشباب مرتفعة إذ أن ٥٠٪ من السكان باعمر تتراوّح ما بين الثامنة عشرة والخامسة والستين.

ومن الظواهر الجديرة بالاهتمام الميل للنزوح من الارياف إلى المدن، والميل، كذلك، للانحراف. فاللبناني، كمثاله في العالم اليوم، يفتش على العمل المرتّب الذي لا يتطلّب جهداً جسدياً كبيراً. لذلك نرى اليد العاملة آخذة بالنقسان، حتى إننا لم نجد العدد الكافي من الأشخاص المؤهلين لادارة الورش.

من هذه المميزات، وبنتيجة التطور الاجتماعي، تتبّدئ مشكلة توفير فرص العمل للأجيال الجديدة. إن تلافي النقسان في اليد العاملة غير الاختيارية لا يحلّ هذه المشكلة ولا يخفّف من حدتها. لذلك يجب توجيه الشباب اللبناني وتوفير فرص العمل له في القطاعات التي تتماشى مع رغائبه كالعمل في مجال البحث، والاستثمار التقني، والهندسة، والتعليم، واستخدام الوسائل المكنكية في الصناعة والزراعة.

٦-٣- الوضع الاقتصادي

يبين الجدول التالي، المستقى من سجلات المحاسبة الوطنية للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٢، مجالات النشاط الاقتصادي الرئيسية في لبنان، كما يبيّن الأهمية النسبية لكل منها.

توزيع الدخل الوطنى العام

وتطوره في مختلف القطاعات (*)

النسبة المئوية	١٩٦٧ مليون ل.ل. ٦٦/٦٢	النسبة المئوية	١٩٦٦ مليون ل.ل. ٦٥/٦٦	النسبة المئوية	١٩٦٥ مليون ل.ل. ٦٤/٦٥	النسبة المئوية	١٩٦٤ مليون ل.ل. ٦٠	القطاع
—٣٠	٤٢٦٠١ (%) ١١٠١	٧٠٩	٤٤١٠٧ (%) ١١٠٤	٧٠٤	٤٠٩٥٢ (%) ١١٠٦	٣٨١٠٠ (%) ١١٠٩		الزراعة، تربية الحيوان، صيد الاسماك
٦٦	٩٣٦٣ (%) ٢٠٤	١٢٠٤	٨٧٠٥ (%) ٢٠٣	١٢٠١	٧٧٠٨ (%) ٢٠٢	٦٩٠٤ (%) ٢٠٢		الطاقة المائية
—٣٨	٤٩٣٦ (%) ١٢٠٦	١٠٠٧	٥١١٠٩ (%) ١٣٠٥	١٢٠٦	٤٦٢٠٤ (%) ١٣٠١	٤١٠٦ (%) ١٣٠٨		الصناعة والحرف
—١٠٦	١٧٠٠٥ (%) ٠٠١	١٥٠٣	٢٣١٠٥ (%) ٠٠٩	١٤٠٤	٢٠٠٤ (%) ٠٠٢	١٧٨٠٣ (%) ٠٠٦		الإسهامات
٦٤	٣٩٩٤ (%) ٨٠٦	٦٤٣	٣٠٩٥٠ (%) ٨٠٠	٦٤٦	٣٩٠٨ (%) ٨٠٣	٣٥٨٦٥ (%) ٨٠١		النقل والمواصلات
٥٦	٣٠٠٤٠ (%) ٧٠٩	٥٠٠	٢٨٤٠٠ (%) ٧٠٤	٧٠٦	٣٦٩٠١ (%) ٧٠٦	٣٥٠٠ (%) ٧٠٨		الإسكان
٦٠	١٤٩٦٥ (%) ٢٠٩	١٣٠٢	١٤١٠٠ (%) ٢٠٨	١٠٠٣	١٣٤٠٠ (%) ٢٠٠	١٠٨٠٠ (%) ٢٠٤		خدمات مالية
٥٨	٣٣٦٦٧ (%) ٨٠٩	١١٠٦	٣٥٧٠٢ (%) ٩٠٥	١٧٠٩	٣٢٠٥ (%) ٧٠١	٣٧١٠٥ (%) ٨٠٠		خدمات أخرى
—٢٠	١١٦٠٥ (%) ٣٠٤	٩٠٠	١١٨٣٤ (%) ٣٠٦	٥٠٠	١٠٨٥٥ (%) ٣٠٨	١٠٣٨٦٢ (%) ٣٢٠١		التجارة
٥٠	٣٣٦٦٨ (%) ٨٠٨	١٢٠٥	٣١٦٥٢ (%) ٨٠٥	١٠٠٩	٣٨٣٥٨ (%) ٨٠١	٣٤٤٦٨ (%) ٧٠٦		الادارة
	<u>٣٨٣٠٦</u>		<u>٣٨٦٦٦٧</u>		<u>٣٥٢٣٤</u>	<u>٣٣٠٠٦٠٠</u>		المجموع :
—١٠١		٩٠٢		١٠٠١				المعدل الاجمالي

(*) يشير الرقم بين قوسين إلى نسبة القطاع المئوية من الدخل القوي .

يستبان من الجدول معدّل نمو مرض يفلب فيه شاطق قطاعي التجارة والخدمات ، بينما تقع كل من الزراعة والصناعة موقعها متواضعاً اذا اخذ بعين الاعتبار عدد الاشخاص العاملين في مجاليهما . وهذا ما يفسر اهتمام المخططين بدعم هذين المجالين بغية التوصل الى توازن اجدى بين الموارد المختلفة للاقتصاد اللبناني .

٢-١- القطاع الاول

تشكل الزراعة نشادلاً اساسياً في لبنان مجدها نحو انتاج الشار في المناطق الساحلية والجبلية ، وانتاج القمح في الاراضي السهلية البعل ، والخضار والشمندر السكري في البقاع . وتشغل الزراعة قرابة نصف السكان ، بالإضافة الى عدد لا يستهان به من عمال اجانب غالبيتهم من السوريين .

ان الانماء الزراعي يستوجب مخططاً يهدف الى الـ اخذ بالأسباب الرى المدرورة ، وزيادة المردود عن طريق اعتماد الوسائل الزراعية الحديثة وانتقاء اصلاح انواع للزرع ، ومكافحة الامراض ، وكذلك بالتركيز على اصناف النباتات المريحة واخيراً باستخدام الوسائل المكنكية .

وبالاضافة الى ما تقدّم فان تأمين تصريف الانتاج وانشاء الصناعات الزراعية يضيفاً على الزراعة عصرى الاستقرار والجذوى الاقتصادي . اما تربية الحيوان فيجب ان تشكل ، هي الاخرى ، مصدر دخل ملحوظ واذا كانت تربية الدواجن جد مزدهرة اليوم ، فان تربية المواشي بحاجة الى تطوير ليتمكن تلافياً النقص الذى تشكو اليه البلاد منه في البروتينات الحيوانية ، الا مر الذى يستوجب انتقاء افضل الاعراق تمواً ومقاومة .

واما صيد الاسماك فلا يزال حرفياً الى حد بعيد ، لكن من المقدر له ان يتتطور تطوراً ملحوظاً يعتمد على البحوث الواقية وغراافية فسي المياه الاقليمية اللبنانية وخارجها .

ولا يفوتنا ان نذكر ، ونحن لا نزال في القطاع الاولى ،
ان الاستفادة من بعض المواد الاولية لا تزال ضئيلة
(الصخور ، الرخام ، الفخار ، الرمل ، الملح) . لذلك
يتوجب تحرى هذه المواد وتنقيتها تحريها وتقويتها عظيم
يمكننا من تحديد المختزن في الارض من المواد الاولية
المعدنية تمهد ا للتخطيط لاستثمارها .

٢-٣-٢- القطاع الثاني

لا نزال الصناعة في لبنان في مراحل تطورها الاولى وهي تشمل
ثقيلة وشبه ثقيلة (الاسمنت ، الوقود البترولي ، الا سمة الكيميائية)
تذكرة التعمير والمواصلات والزراعة ، وصناعات اخرى خفيفة
ومتنوعة (النسيج ، الالبسة ، المواد الغذائية ، مواد التغليف ،
مواد البناء ، وبعض المواد الكيميائية) .

تشكو الصناعة اللبنانية ضيق السوق الداخلية ، والافتقار الى
المعرفة التقنية على صعيد اليد العاملة والادارة ، وضآلة المواد
ال الاولية المحلية . كل هذه العوامل حرمت الصناعة اللبنانية الحافر
اللازم لتطور تلقيائي وسريع . الا انها ، بالرغم من ذلك ، اظهرت نسبة
نمو مرضية (١١ % سنوياً منذ عام ١٩٦٠) يجب الحفاظ عليها ، الا ان
الذى يستلزم التحرى العلمي لمصادرها من المواد الاولية والقياس
بحوث حول استخدامها وفقاً للطرق التقنية الشائعة ، او وفاقاً لطرق
مستحدثة ، كل ذلك في محاولة لتنكيف هذه المواد مع البيئة
الجغرافية والاجتماعية وتنظيم انتاجها وتحري ا لا سوق الخارجية
ومحاولة ولو جهداً .

٢-٣-٣- القطاع الثالث

٢-٣-٣-١- القطاع الخامس

تتميز التجارة في لبنان بحيوية كبيرة يتحدد
نطاقها حدود لبنان كما طبع ، في عدة بلدان ،
دور الوسيط في التبادل التجاري واعمال البورصة .

اما القطاع المصرفي فيتبوأ مركزاً مرموقاً وهو الآن، بعد المصاعب التي عانى منها نتيجة للمفاجأة والتلوّح السريع، مأخذ بتنقية واسعة لمرافقه . غير أن هذا القطاع لا يزال مفتقرًا إلى مصارف تسليفات لأجل متوسطة وطويلة .

واما السياحة فهي الأخرى موعد مهم يتطلب انماط تجهيزات سياحية وفندقية ملائمة ، كما يتطلب الحفاظ على الواقع الطبيعية وتحجيم المناطق السكنية وفقاً لتنظيم مدنى حديث .

وثمة خدمات أخرى تكمل مجموعة النشاطات التي توفر من للبنان موارد غير منظورة تمكنه من موازنة مدفوعاته بالرغم من العجز الكبير في ٤٪ ميزانه التجارى ، الذى يبيّنه الجدول التالي بالنسبة للاعوام الاربعة المنصرمة :

العام	استيراد الف لـ .	تصدير الف لـ .	عجز الف لـ .
١٩٦٦	١,٦١٣,٧٠٧	٣٦٩,٤٦٥	١٥٤٤,٤٤٢
١٩٦٧	١,٧٦٩,٩٩٦	٤٥٣,٣٤٧	١٣١٦,٦٤٠
١٩٦٨	١,٨٦٥,٠٨٧	٥١٠,٢٦١	١٣٥٤,٨٢٦
١٩٦٩	٢,٠٠٦,٤٣١	٥٥٤,٣٠١	١٤٥٣,١٣٠

٢-٣-٢- القطاع العام

يلعب القطاع العام دوراً هاماً في مجال الخدمات إذ يبلغ ما ينفق فيه حوالي مليار ليرة لبنانية سنويًا ، كما يحصل فيه قرابة ١٠٠ ٠٠٠ شخص ، إلا أن الذى يؤهل له ليكون منطلقاً لاستحداث الأسس الهيكيلية اللازمة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . وتستوجب هذه الأسس الاعتماد على البحث العلمي خصوصاً في المجالات التالية :

- مسح عام للثروات الطبيعية وتحري أفضل الوجوه لاستثمارها (التربة ، الماء ، الموارد المعدنية ، الموارد البحرية)
- التجهيزات الهيكيلية الأساسية (طرق ، مراقي ، مطارات ، مصادر الطاقة ، المواصلات اللاسلكية ، الرى ، التنظيم المدنى)
- صيانة التجهيزات الهيكيلية الأساسية
- الصحة العامة
- الدفاع
- التعليم
- الإنماء الاجتماعي

٣ - اهداف التخطيط العلمي

سبق ان ذكرنا في مقدمة هذه الوثيقة ان الاتماء الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع حديث لا يمكن ان يعتمد دون اتماء البحث العلمي . ونزيد هنا فنوحد ان البحث العلمي هو في الواقع محور لكل ما هو اساسي و دائم في هذا المضمار .

ان العلم الحديث يضع في متناول الباحثين امكانات ضخمة علينا ان نستقي منها ما ينسجم والا هدف التي حددتها وزارة التخطيط . وعليه فالحرض الموجز الذي اوردناه للوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان يمكن من استجلاء اهداف التخطيط العلمي ، التي يمكن تصنيفها في ثلاثة مجموعات رئيسية كما يلي :

- الهدف المرتبطة بالاتماء الاقتصادي والاجتماعي
- الهدف المرتبطة بالاتماء الثقافي والعلم
- الهدف المرتبطة بمقام لبنان الثقافي على الصعيد الدولي

٤-١- الهدف المرتبطة بالاتماء الاقتصادي والاجتماعي

٤-١-١- مسح امكانات الثروات الطبيعية والطاقات البشرية وتحديد لها .

٤-١-٢- اتماء البحوث التطبيقية في مجالات الزراعة والصناعة والبناء والصحة والعلوم الإنسانية المرتبطة بالاتماء الاقتصادي والاجتماعي ، وتركيز الاهتمام تركيزا خاصا على المواضيع التي تؤدي الى نتائج ايجابية سريعة .

٤-١-٣- اعتماد البحث لفتح مجالات عمل جديدة تتماشى والاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية .

٤-٢- الهدف المرتبطة بالاتماء الثقافي والعلم

تشجيع البحوث الأساسية وانماطها استهدافا للغايات التالية :

- دعم التعليم العالي
- تقوية الطاقات العلمية
- اجراء البحوث التطبيقية

٤-٣- الهدف المرتبطة بمقام لبنان الثقافي على الصعيد الدولي

٤-٣-١- الاشتراك في المؤتمرات العلمية الدولية

٤-٣-٢- القيام ببحوث أساسية وتطبيقية ذات قيمة دولية وطابع تعاون دولي

٠٠٠/٠٠

٤ - اسس تحديد الا ولويات

اعتمد المجلس لهذه الخطة اسساً لتحديد الا ولوية وتصنيف مواضيع البحث ومشاريعه ليجيء اختيارها منسجماً والا هدف العامة للانماء الاقتصادي والاجتماعي واحداً للتخطيط العلمي . لقد ساعدت هذه الاسس في توجيه اللجان الاستشارية ولجان المجلس عند وضع المقترنات التي رفعتها كل منها فيما بعد الى مجلس الادارة .

وفيها يلي الا سس المعتمدة لتحديد الا ولويات بالنسبة لكل مشروع بحث :

- الا همية الاقتصادية او الا جتمعية بالنسبة للبنان او للمنطقة
- الا همية العلمية
- احتمال النجاح
- الا مكانت المتوفرة في لبنان لا جراء البحث المعني
- المهلة الالزمه لا نجازه
- كلفته المقدرة

٥ - الطاقات العلمية والموارد المادية في لبنان

تطلب وضع خطة واقعية للبحث العلمي اجراء تقييم دقيق للطاقات العلمية في لبنان ، (بما في ذلك الذين لا يزالون يتبعون تخصصهم في الخارج) وللموارد المادية الممكن استخدامها في البحث العلمي خلال السنواتخمس المقبلة .

هذا وكان السيد كلباشير ، احد خبراء منظمة اليونسكو ، قد اجرى بهذا الصدد دراسة تقييمية عام ١٩٦٤ اعادت الامانة العامة للمجلس النظر فيها وعدلتها لتنطبق على الوضع القائم عام ١٩٦٨ (يشتمل الملحق " ٤ " على ملخص للدراسة المذكورة) .

اجمالي الطاقات العلمية المتوفرة في لبنان

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

- ١٤ -

تلخيص الطاقات العلمية المتوفرة في لبنان كما يلي :
- مؤسسات تتعاطى البحث العلمي

النسبة المئوية	عدد وحدات البحث	المؤسسة
٥٤,٠	٣٠	جامعة الاميركية في بيروت
١١	٦	جامعة القديس يوسف
٣	٢	مركز الدراسات الرياضية والفيزيائية
١,٠	١	مرصد كساره
٢٢	١٣	معهد الابحاث العلمية الزراعية
١,٠	١	معهد البحوث الصناعية
٣	٢	وزارة الاشغال العامة
١,٠	١	وزارة الصحة
<u>١٠٠</u>	<u>٥٧</u>	المجموع :

- مؤسسات يمكن تجهيزها للبحث

مصلحة البيطاني
مصلحة الكهرباء

جامعة اللبناني
المستشفيات
المشروع الاخضر

وتجدر الاشارة الى ان المجلس قد ابرم حتى آلان تسع عقود بحث مع باحثين من الجامعة اللبنانية .

— ميّزات وحدات البحث —

النسبة المئوية	عدد الوحدات	أ - وضعها بالنسبة للجامعات
٦٩,٥	٣٨	جامعة
٣٠,٥	١٨	غير جامعة
		<u>ب - مجالات البحث</u>
١٠,٧٥	١	ـ الكيمياء
٣,٥٠	٢	ـ الفيزياء
٣,٥٠	٢	ـ الرياضيات
١٢,٨٠	١٠	ـ العلوم التطبيقية
٥,٤٠	٣	ـ البيولوجيا
٣٢,٥٠	٢١	ـ الطب والصيدلة
٣٠,٥٠	١٧	ـ الزراعة
		<u>ج - الادارة :</u>
٢٠,٠٠	١٧	ـ لبنانية
٢٠,٠٠	٣٩	ـ أجنبية

— الموازنات ومصادر التمويل —

الموازنة الاجمالية ١٣ مليون ليرة لبنانية مقابل اربعة ملايين
عام ١٩٦٢

النسبة المئوية	التوزيع
٥٩	الجامعة الاميركية
٢	المعاهد الفرنسية
٣٩	المعاهد اللبنانية

النسبة المئوية	مصادر التمويل
٣٣	الموازنة العامة للدولة
٤٩	الجامعة الاميركية
٢	المعاهد الفرنسية
١٦	المساعدات الدولية
	<u>توزيع المساعدات الدولية</u>
٦١	الجامعة الاميركية
٣٧	وحدات البحوث اللبنانيّة
٢	المعاهد الفرنسية
	<u>وجهة الانفاق</u>
	<u>ـ بالنسبة لنوع النفقة</u>
٢٢	رواتب واجور
٢٤	تعليم
٢٢	تجهيز
٢١	بحوث اساسية
	<u>ـ بالنسبة لمجال البحث</u>
٢٦	العلوم الطبيعية
٣١	العلوم الزراعية
٢٢	العلوم الطبيعية
٢١	العلوم التطبيقية

عدد الباحثين

يبلغ عدد الباحثين /٦٠/ باحثًا بتفرّغ كلي او جزئي ، ويمثل
هذا العدد /٢٥٣/ باحثًا بتفرّغ كلي .

توزيع الباحثين

<u>العدد</u>	<u>بالنسبة للمؤسسات</u>
٥٠٢	جامعة الاميركية
١٩	جامعة الفرنسية
<u>٧٧</u>	المعاهد اللبنانيّة
<u>٥٩٠</u>	
<u>بالنسبة لطبيعة البحث</u>	
١٠٨	العلوم الطبيعية
٧٥	العلوم الزراعية
٢٣	العلوم الطبية
٣٤	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية
—	الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء
<u>٥٩٠</u>	
<u>بالنسبة لمستوى التحصيل</u>	
١٣٦	حالة دكتوراه
٩٩	حالة ليسانس او شهادة استاذ علوم
<u>٥٠</u>	حالة بكالوريوس علوم
<u>٥٩٠</u>	
<u>بالنسبة للتتابعية</u>	
١٧٠ او %٥٩	— لبنانيون
٣١ او %١٠	— عرب
<u>٨٩ او %٣١</u>	— اجانب
<u>٥٩٠</u>	
<u>مساعدو الباحثين</u>	
١٥٤	— اخصائيون
٢١٠	— غير اخصائيين

ان المعلومات الواردة فيما سبق ، والصادرة لطاقات البحث في الوحدات
العامة في لبنان عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، تمكن من ابداء الملاحظات التالية :

— تختص الجامعة الاميركية باكبر عدد من الوحدات وبما فر قسط من الموارد
المادية والبشرية ، وتبليغ حصتها من العون المادي الذي يتلقاه لبنان
من المؤسسات الدولية ٦١ % من المجموع . غير انه يتوجب الاخذ بعين
الاعتبار ان قسما ملحوظا من هذه الطاقات موجه نحو التدريس او متفرع
 منه . اما بالنسبة للتجهيزات المخبرية فهي جد مرضية .

— تشتمل المؤسسات الفرنسية على عناصر بشرية كفيفة ، الا انها تفتقر الى
الموارد المالية اللازمة لتشكيل وحدات البحث ، كما ان التجهيز المخبرى
غير كاف على وجه الحموم . لذلك يمكن تحسين هذا الوضع عن طريق
الدعم المادى والبشرى .

— وحدات البحث اللبناني تفتقر الى الموارد والاهداف والباحثين . ان لدى
معهد الابحاث العلمية الزراعية ما يكفيه من الناحية المادية ومن الموظفين
العاديين ، الا ان ما لديه من باحثين متخصصين لا يتتناسب مع وضعه
المادى .

— سيوجه المجلس اهتماما خاصا لتشجيع البحوث ودعمها في الجامعة اللبنانية
التي تشييد حاليا ابنيتها الجديدة .

— هناك مختبرات وممؤسسات كالمخابر المركزي للصحة العامة ، ومختبر وزارة
الاسفال العامة ومعهد البحوث الصناعية ومؤسسات لبنانية اخرى يمكن ان
تتعاطى البحث العلمي لكنها في الواقع بعيدة عنه لا شفالها باعمال
روتينية ، وافتقارها الى باحثين متخصصين والى برامج بحث وموارد مادية
تمكن من وضع هذه البرامج حيز التنفيذ .

— المرتب الذي يتلقاه الباحث المؤهل العامل في المؤسسات اللبنانية
مرتب دون المستوى المأمول .

— سي يعني المجلس الوطني للبحوث العلمية اذن باعتماد برنامج للبحث تنسق
الطاقة العلمية وفق معطياته ، فتندعم الوحدات التي تشكو الصجز تبعها
لحاجة كل منها ويوجه نشاطها الى المجالات التي يرتفع التوصل فيها
إلى نتائج مرضية ، ويسوى وضع الباحثين برفح مرتباتهم وتحسين شروط عملهم .

— استهدافاً لزيادة العلاقات الحالية ، عمد المجلس الوطني للبحوث العلمية ، منذ الشاهد ، لتشثة الباحثين عن طريق الملح الدراسية للاختصاص ، فبلغ عدد المستفيدين منها حتى التاريخ ١٥١ / ١٠١ موفداً يبيان الملحق "٥" توزعهم حسب السنين و مجالات الاختصاص .

— يمكن القول ، اخيراً ، ان طاقات البحث في لبنان قد بلغت المستوى الذي يمكن من تنفيذ الخطة الخمسية التي نقترحها على الحكومة اللبنانية .

٦ - اسهام الاوساط العلمية في تهيئة الخطة

نجاح الخطة اليمانية للبحث العلمي مرهون بتنبئها في اوساط البحث ويندمى التعاون الذي يبذله الباحثون والاوساط العلمية في هذا السبيل . لذلك عمد المجلس الى دعوة اكبر عدد ممكن من الباحثين العاملين في لبنان للاسهام في وضع هذه الخطة الخمسية فشكل ، لهذا الفرض ، لجاناً استشارية جمعت الباحثين والعلماء والخبراء المختصين الى وحدات البحث ، والجامعات ، والاوساط التقنية والعلمية والمهنية ، بلغ عددها ثلاثين لجنة وعدد اعضائها ١٤٢ / عضوا ، الامر الذي اتاح للمجلس الوقوف على آراء ومقترنات قيمية بقصد الخطة الخمسية (الملحق "٦") .

كذلك عمد المجلس ، توخياً للحفاظ على تجانس العمل وانسجامه ، الى تزويد اللجان بتوجيهات عامة (الملحق "٧") واناط بالمستشارين العلميين في الامانة العامة مهمة دعوتها وتسخير اعمالها . وقد رفعت هذه اللجان الى المجلس آراؤها في مذكرات تبين مواضيع البحث والمشاريع المقترحة في مجال اختصاص كل منها مع تقييم لا هميتها العلمية والنفع المرتقب من تحقيقها والمهل اللازمة للتنفيذ والاكلاف المقدرة (الملحق "٩")

ولقد شكلت مجموعة المقترنات هذه معيناً غيرها استعان المجلس به في وضع الخطة الخمسية وتحديد الاتجاه العام الذي يجب ان ينحوه البحث العلمي في لبنان .

لذلك لا يسع المجلس الوطني للبحوث العلمية الا الاعراب عن تقديره وشكره لكل من اسهم في هذا الجهد المثير .

٧ - المعاونة الدولية

تسنّى للمجلس الوطني للبحوث العلمية ، خلال تهيئة هذه الخطة ان يستفيد من معاونة منظمة اليونسكو، التي زوّدته بعدة خبراء منهم الدكتور بلونت والسيد فاكرينبيه اللذين استعان المجلس بخبرتهما في تحديد الخطوط التوجيهية العامة للخطة . وقد تبع هذين الخبراء الاستاذ بيكانبول الذى ام لبيان ثلاث مرات خلال وضع الخطة فكان لا رأيه المسديدة اثراها القيم في تصميم الخطة ونقلتها (اللحق "٨") . وان ليطيب للمجلس ، في هذا المقام ، ان يعرب عن شكره الخالص لليونسكو وللسيد دوهمبتن ، مدير قسم السياسة العلمية ، وللاستاذ بيكانبول .

الفصل الثاني

الخطبة الخامسة

تمهيد

بعد ان عالجنا ، في الفصل السابق ، النمط الذى اعتمدناه في وضع الخطة الخمسية في ضوء الاهداف العامة للتخطيط الاقتصادي والبحث العلمي ، نأتي الآن لعرض الخطة التي توصلنا اليها عبر تحليل شامل دوّن وانقاً مبشق من الواقع .

يشتمل العرض ، اولا ، على تبيان الخطوط الكبرى التي تنتظم حولها عناصر الخطة ، يلي ذلك تحديد الوسائل التنفيذية التي سيعتمد لها المجلس وتوضيح دور الانسان والآلة في اجراء البحث العلمي على الوجه الا جدى ، ثم ينتهي الفصل الى تحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة وتفصيل الاحتياجات المادية اللازمة لنجاح هذا العمل الكبير .

محتويات الفصل الثاني

١ - معالم الخطة ومواضيعها الرئيسية

١-١ الملامح

١-١-١ البحوث غير الموجهة

١-١-٢ البحوث الموجهة

١-٢-١ البحوث الأساسية والتطبيقية

١-٢-٢ تطبيقات البحث

١-٢-٣ المجالات المستفيدة من البحث

١-٢ مواضيع الخطة الرئيسية

٢ - مشاريع الخطة

٢-١ العرض العام للخط

٢-١-١ الموارد الطبيعية

٢-١-٢ بحوث التقويم

٢-١-٣ بحوث الابتكار

٢-١-٤ بحوث الاستثمار

٢-٢ الهيئة المشتركة

٢-٢-١ بحوث التقويم

٢-٢-٢ بحوث الابتكار

٢-٢-٣ بحوث الاستثمار

٣-١-٣ التجهيز الهيكلي التقني

٣-١-٤ الجهد الانطاجي

٣-١-٤-١ الزراعة وتربيه الحيوان

- ٢-١-٤-١ بحوث التقويم
- ٢-١-٤-٢ بحوث الابتكار
- ٢-١-٤-٣ بحوث الاستثمار

٣ - سبل التنفيذ ووسائل

٣-١-٣ نظام الباحثين

- ٣-١-١ مميزات النظام ومجال تطبيقه
- ٣-١-٢ محتوى النظام
- ٣-١-٣ الاحكام الرئيسية

- ٣-١-٣-١ تحديد "الباحث"
- ٣-١-٣-٢ موهبات الباحث
- ٣-١-٣-٣ شروط العمل والتزامات الباحث
- ٣-١-٣-٤ سلم الرواتب للباحثين المتفرجين
- ٣-١-٣-٥ رواتب الباحث المدرس والباحث غير المتفرج
- ٣-١-٣-٦ المساعدون الملتحقون
- ٣-١-٣-٧ التعويضات والامتيازات

٣-٢-٣ تنشئة الباحثين

٣-٢-٣ فرق البحث

٣-٢-٤ امداد البحث العلمي بالخدمات العلمية والتقنية

٣-٤-٣ التوثيق

- ٣-١-٤-١ مهام المركز
- ٣-١-٤-٢ وسائل التنفيذ
- ٣-١-٤-٣ الموظفون اللازمون للمرحلة الاولى من تأسيس المركز
- ٣-١-٤-٤ موازنة العام الاول
٠٠٠/٠٠

٢—٤ الحساب العلمي الالكتروني

٣—٤—١ مجالات التطبيق

٢—٤—٢ اكلاف تشفيل المركز

٣—٤ التجهيز العلمي المشترك

٢—٣—٤ التجهيزات المشتركة

٣—٣—٤ اكلاف التشفيل السنوية

٣—٤ مركز ابتكار الاجهزة العلمية وصيانتها

٣—٤—٢ تنظيم المركز

٢—٤—٣ اكلاف المقدرة للمركز

٣—٤ الكلفة الاجمالية لداد البحث العلمي بالخدمات العلمية والتقنية

٤ — التأثير الاقتصادي للبحوث المعتمدة في الخط

٤—١ الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية

٤—٢ تقييم الجدوى الاقتصادية المباشرة للبحوث

٤—٣ تقييم الجدوى الاقتصادية لمجالات البحث المعتمدة

٤—٣ الزراعة

٤—١—٣ البيولوجيا النباتية ، الزراعة ، التحريرج

٤—١—٣ علم التربة ، الرى ، الاسمدة

٤—١—٣ البيولوجيا الحيوانية ، تربية الحيوان

٤—١—٣ الاوقيانوغرافيا والبيولوجيا البحرية

٢-٤ البيولوجيا البشرية والعلوم الطبية

٣-٤ العلوم التطبيقية

٤-٣ البحوث الأساسية في الفيزياء والكيمياء والرياضيات

٤-٤ الخلاص

٥- اكلاف الخطة ومصادر تمويلها

١-٥ الاكلاف

٢-٥ مصادر التمويل

١ - معالم الخطة ومواضيعها الرئيسية

١-١- المعال

سناحـاول ، فيما يلي ، توضيـح معـالم الخـطة بالـنسبة لـمختـلـف المـراـحل
الـتـي تـنـتـظـم فـيـها المـشـارـيع المـعـتمـدة والـمـشـارـيع التـكـمـيلـية الـمـرـتـقـبـ اـعـتـمـادـها .

لقد سبق للمجلس تبيان الا ظـارـ العـام لـهـذا العـرـض فيـ الوـثـيقـة الـتـي
حـدـدـ فـيـها سـيـاستـهـ الـعـلـمـيـةـ وـالـتـيـ مـيـزـ فـيـهاـ ، عـلـىـ وـجـهـ التـحـديـ ، بـيـنـ
الـبـحـوـثـ الـاـسـاسـيـةـ وـالـتـطـبـيـقـيـةـ مـنـ جـهـةـ ، وـالـبـحـوـثـ الـمـوـجـهـةـ وـغـيرـ الـمـوـجـهـةـ
مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ . لـذـلـكـ يـرجـىـ الرـجـوعـ إـلـىـ الفـقـرـةـ ٣ـ٤ـ٥ـ مـنـ الـوـثـيقـةـ
الـمـذـكـورـةـ (ـالـمـلـحـقـ "ـ٢ـ")ـ لـلـوـقـوفـ عـلـىـ مـيـرـاتـ هـذـاـ التـمـيـزـ ، الـذـىـ نـكـرـهـ ،
فـيـ هـذـاـ المـقـامـ ، لـلـتـأـكـيدـ بـاـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ اـعـتـمـادـ التـخـطـيـطـ إـلـىـ بـالـنـسـبـةـ
لـلـبـحـوـثـ الـمـوـجـهـةـ ، اـسـاسـيـةـ كـانـتـ اـمـ تـطـبـيـقـيـةـ . اـمـاـ الـبـحـوـثـ غـيرـ الـمـوـجـهـةـ
فـيـجـبـ اـنـ تـظـلـ طـلـيـقـةـ مـنـ كـلـ قـيـدـ إـلـاـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ باـسـسـ اـلـخـتـيـارـ ، الـتـيـ
تـعـتـمـدـ ، بـدـورـهـاـ ، عـلـىـ اـمـكـانـاتـ الـمـجـلـسـ الـمـالـيـةـ وـعـلـىـ التـيـارـاتـ الـعـلـمـيـةـ
الـكـبـرـىـ . لـذـلـكـ سـيـدـأـ عـرـضـ الـخـطـةـ بـتـحـديـدـ مـوـقـعـ الـمـجـلـسـ بـالـنـسـبـةـ
لـلـبـحـوـثـ غـيرـ الـمـوـجـهـةـ ثـمـ تـبـعـ ذـلـكـ بـعـرـضـ مـطـوـلـ لـلـبـحـوـثـ غـيرـ الـمـوـجـهـةـ فـيـ
خـطـوـطـهـاـ الـعـامـةـ الـكـبـرـىـ وـفـيـ مـراـحلـ تـنـفـيـذـهـاـ .

١-١-١- الـبـحـوـثـ غـيرـ الـمـوـجـهـةـ

مـنـ الـبـدـيـيـيـ انـ الـبـحـوـثـ غـيرـ الـمـوـجـهـةـ لـاـ تـخـضـعـ لـلـتـخـطـيـطـ .
لـذـلـكـ خـصـنـ الـمـجـلـسـ لـهـاـ ٢٠%ـ مـنـ الـاعـتـمـادـاتـ الـاجـمـالـيـةـ الـمـرـصـدـةـ
لـلـبـحـوـثـ . وـمـاـهـ سـبـقـ لـلـمـجـلـسـ اـنـ بـرـ هـذـاـ التـدـبـيرـ فـيـنـ قدـ يـكـونـ
مـنـ الـمـجـدـيـ اـنـ نـذـكـرـهـ مـجـدـداـ فـيـ هـذـاـ المـقـامـ مـعـ اـشـارةـ
إـلـىـ اـنـ الـبـحـوـثـ الـاـسـاسـيـةـ تـنـلـبـ كـثـيـراـ عـلـىـ الـبـحـوـثـ التـطـبـيـقـيـةـ
فـيـ هـذـاـ المـجـالـ .

اـنـ الـمـجـلـسـ الـوـطـنـيـ لـلـبـحـوـثـ الـعـلـمـيـ يـرـتـأـيـ تـشـجـعـ الـبـحـوـثـ
غـيرـ الـمـوـجـهـةـ ، وـالـاـسـاسـيـةـ مـدـهـاـ عـلـىـ وـجـهـ التـخـصـيـصـ ، كـدـ عـامـةـ مـنـ
دـعـائـمـ التـعـلـيمـ الـعـالـيـ الـمـتـطـلـورـ وـمـنـطـلـقـ لـلـبـحـوـثـ التـطـبـيـقـيـةـ ،
كـمـ يـوـئـدـ اـنـ مـقـامـ لـبـنـانـ الـعـلـمـيـ عـلـىـ الصـعـيـدـ الدـولـيـ يـرـتـكـزـ السـىـ
حـريـةـ فـيـ الـحـصـلـ هـيـ فـيـ الـوـاقـعـ عـرـبـيـونـ لـقـدـرـتـهـ عـلـىـ الـاـنـتـاجـ فـيـ هـذـاـ
الـمـضـمـنـاـرـ .

وعليه ، فإن المجلس الوطني للبحوث العلمية ،
تجاوباً مع الاعتبارات الواردة في الفقرتين ٣-٢ و ٣-٣
من الفصل السابق فيما يعود للتخطيط العلمي الهدف
إلى الانماء الثقافي والعلمي وإلى مقام لبنان ، ثقافياً ،
على الصعيد الدولي ، يؤكد عزمه على دعم البحث غير
الموجهة ضمن الحدود المبينة فيما سبق .

ثمة مسوّغات أخرى لموقف المجلس من البحث
غير الموجهة ، أهمّها صعوبة التتبّوء بردود الفعل في
اوساط الباحثين تجاه أول خطة خصّصة للبحث العلمي ،
وخلو لبنان حالياً من وحدات بحث منظمة ثابتة الدائمة
ذات انتصارات محددة يمكن الاعتماد عليها للتوصّل إلى
نتائج مرضية في البحث الموجهة .

وقد سبق أن ورد في الوثيقة المتعلّقة بالسياسة
العلمية أن المجلس الوطني للبحوث العلمية ينوي اعتماد
سياسة واقعية وعملية يستبعد منها صلابة التوجيه حتى
يتسلّى للبحث العلمي في لبنان أن يتفتح إلى الحد الأقصى
قبل أن يصار إلى تنظيمه ضمن اطارات قد تحدّ من مرونته .

الآن لهذا التحرّر حدوداً أولها الامكانيات المالية
المتواضعة الموضوعة بتصرف البحث العلمي في لبنان ، إلا مر
الذى يجعل المجلس يعتمد ، مبدأ ، رصد حد أقصى يبلغ
٤٠٪ من اعتمادات البحث الإجمالية للبحوث غير الموجهة .
كذلك فمن واجبات المجلس إرشاد الباحثين بحيث يمكن
تفادي المشاريع البالغة الأكلاف والمواضيع التي لا طائل
منها . وعليه استشارة المجلس في هذا الشأن عدداً من
كبار الخبراء فاقتربوا ، بالنسبة لوقت الحاضر ، مجالات
البحث التالية :

— الرياضيات بمختلف فروعها : التحليل ، الجبر ،
الهندسة والتوبولوجيا ،
الخ . . .

اِجْمَعُورِيَّةُ الْلُّبْنَانِيَّةُ

-٣٠-

الفيزياء

- الصوتيات

- الديناميكا الحرارية

- الحرارات البالغة الارتفاع او الانخفاض

- البصريات

- التوتر الكهربائي الشديد

- فيزياء الجوامد

- الالكترونيات

- الفيزياء النظرية

الكيمياء

- التحفيز

- التأكيل

- التحليل النوعي والكمي للمقادير البالغة الضآلة

وينسى المجلس ان يبقى على اتصال مستمر مع خبراء عالميين ليظل مطلا على آخر التطورات في هذه المجالات .

١-٢- البحوث الموجهة

١-٢-١- البحوث الاساسية والتطبيقية

انصب جل اهتمام المجلس الوطني للبحوث العلمية في وضع هذه الخطة على البحوث الموجهة ، اساسية وتطبيقية ، والتركيز على الثانية منها بشكل خاص ، لانه ينتظر من البحث العلمي ان يسهم في الانماء الاقتصادي والاجتماعي توصلا للاهداف المنوو عنها في الفقرة ٣-١ من الفصل الاول . لذلك توجب انتقاء بحوث يرتفب ان توعدى نتائجها الى تطبيقات عملية خلال فترات معقولة باقلاف لا تتعدى امكانات لبنان المالية .

١-٢-٢- تصنيف البحوث

تصنف البحوث ، تبعا لمراحل تنفيذ هذه الخطة ، على الوجه التالي :

- بحوث تقويم الثروات الطبيعية (مرحلة التحرّي)

- بحوث ابتكار ، (مرحلة الاختراع)

- بحوث استثمار ، (مرحلة الاستفادة العلمية)

ان البحوث المأدة للكشف عن الثروات الطبيعية لا زمة لتحديد المشاكل واللما ممعطياتها . ولقد خطى لبنان هذا السبيل خطوات كبيرة ، الا ان اكمال الشوط يتطلب مزيدا من الجهد العلمي الصارم .

اما بحوث الابتكار ، اساسية كانت ام تطبيقية فتقتصر في الواقع لب ما نحن بصدده ، وقد خصها المجلس باهتمام كبير وان كان مشرطا ، في الغالب ، بامكان القيام ، مسبقا ، بما يقابلها من بحوث التقويم .

واما بحوث الاستثمار في بحوث تطبيقية تجرى بعد ان تكون بحوث الابتكار قد حققت اهدافها . ان هذه المرحلة من اكثر مراحل البحث كلفة لما تتطلبه من امكانات مادية ضخمة لا يمكن توفيرها الا على اساس النجاح المحقق .

١-٢- المجالات المستفيدة من البحث

المجالات الرئيسية المستفيدة من البحث في اطار هذه الخطة هي التالية :

- البيئة الطبيعية ومواردها
- البيئة البشرية
- التركيب الهيكلي التقني
- الانتاجية .

١-٣- مواضيع الخطة

اعتمدت في انتقاء مواضيع الخطة الخمسية الفكريتان التوجيهيتان التاليتان :

— وجوب التوصل في البحوث الموجهة الى نتائج محسوسة تسهم بشكل فعال في ابناء لبنان اقتصادياً واجتماعياً .

— الحرص على تحقيق افضل استخدام للطاقات العلمية اللبنانية ، بما فيها ما هي حاليا قيد التنشئة ، وذلك بتركيز وسائل البحث ومعالجة المواضيع التي يمكن ان تتصبب الجهود عليها من عدد نواح والتي تغير نفسها لما يمكن تسميته " بالجهود المتفوقة " .

ان الفكرة الرائدة لهذه الخطة الخمسية الاولى هي توخي المعرفة العلمية الاصلية بالبيئة اللبنانية في جميع مظاهرها ، والمحاولة ، عن هذا الطريق ، لحل مشاكلها استهدافا لتحسين سريع ومستمر في اوضاع المواطنين .

في هذا الاطار العام ، تنتظم المشاريع المتناثرة حول مواضيع معينة تغير نفسها للجهود العلمية المتواقة اذ تتخذ شكل مجموعة من البحوث تتبع من اختصاصات مختلفة تهدف كلها الى غاية واحدة وتخلق بين الباحثين ، العاملين كل في اختصاصه ، شعورا بالتضامن ورغبة في التعاون المثمر . وقد اعطيت الاولوية في هذه الخطط للجهود المتواقة في المجالات التالية :

- مناخ لبنان ، في مظهريه البيولوجي والتقطي
- الحفاظ على العناصر التي تتشكل البيئة الطبيعية منها ،
وصيانتها .
- الصحة والمرض في لبنان : الوراثة ، الامراض الطفiliية ،
علم الوباء ، التغذية ، الصحة العامة .
- الاسكان : التنظيم المدنى وانماء الريف .
- عوامل الانتاج : الموارد الاولية اللبنانية ، التربة والماء ،
البيئة البحرية .

٦

مشاريع الخطة

الآن وقد بلغنا مرحلة تفصيل المشاريع المعتمدة في هذه الخطة ، يتوجب علينا اياضاح مدى الالتزام في هذا التفصيل ان **• المشاريع المعتمدة** ، بتفاصيلها وبالا كلاف المقدرة لتنفيذها ، لا تلزم المجلس في سياساته او اعماله بوجه عام ، فالمجلس ، بالنسبة لهذه الخطة ، ملتزم فقط بالخلوط العامة والافكار الرئيسية ، ذلك لانه لا يمكن لخطة خمسية للبحث العلمي ان تتکهن مسبقا بالتطورات العلمية او بنتائجها ، ففي هذا تکبيل للبحث العلمي باعتبارات طويلة الا مد وحرمانه ميزة التکيف الايجابي مع مقتضيات التقدّم . ان التکيف في تنفيذ المشاريع وتطبيق نتائجها مهم اهمية المعرفة الواضحة باتجاه البحث وبالوسائل التي توصله الى غايته ، خصوصا وان من هذه النتائج ما يأتي وليد صدفة غير متوقعة .

لذلك يجب الا تعتبر المشاريع المعتمدة في هذه الخطة وکانها استندت ما يمكن القيام به او انها تشكل حدا لبذل الجهود العائدة لمشاريع اخرى قد يتبيّن للمجلس ضرورتها لغاية البحث او استثمار نتائجه في المجالات الكبرى التي سبق ذكرها .

انطلاقا من كل هذا نقدم فيما يلي عرضا عاما لمحتوى الخطة تتبعه بوصف موجز لكل من **المشاريع المعتمدة** فيها .

٦-١- العرض العام للخطة

٦-١-١- الموارد الطبيعية

انما لبيان اجتماعيا واقتصاديا مشروط باستخدام سليم
لموارد الطبيعية من ثروة دفيئة وترية ومناخ ونبات وحيوان .

٦-١-١-١- بحوث التقويم

يتطلّب الامر في هذا المجال التعرّف بشكل صحيح ودقيق على هذه الموارد لجهة موقع كل منها ومقداره ومميزاته . وتشمل **الموارد** المذكورة ما يلي :

— الجيوفيزيا (الزلزلة ، المغناطيسية ، الجاذبية)

— علم المناخ (الامطار ، التبخر ، الرطوبة ، الاشعة ،
الفيوم ، الرياح ، الحرارة ، الضغط الجوي ، الكهرباء ،
الجوية)

— الهدروлогيا السطحية والجوفية (خرائط هدروлогية ،
الانسيابات المائية ، المجاري الجوفية)

— الجيولوجيا ، علم المعادن والتنقيب عنها

— علم التربيع

— البيئة البحرية (مسح اوقیانوغرافي)

— النبات في لبنان

— الحيوان في لبنان

٢-١-٢- بحوث البتكار

تتناول بحوث البتكار المعتمدة في هذا المجال المواضيع
التالية :

— نزعات التطور في البيئة الطبيعية (علم التربة ، النبات والحيوان ،
الحيوانات البحرية)

— الترابطات الاصائية في علم المناخ ، وتحليلها

— التعرف على المواد الاولية اللبنانية وامكانات استخدامها
صناعياً (المواد الخزفية ، البازلت ، المركبات المستخرجة
من النبات)

— تحديد موقع الا حواضن الجوفية واعداد مائها بالماء

— البحوث المتعلقة بالحفظ على البيئة الطبيعية وصيانتها

٢-١-٣- بحوث الاستئثار

بحوث الاستئثار امتداد طبيعي لبحوث ابتكار توصلت
إلى نتائج مشجعة .

٢-١-٤- البيئة البشرية

الفكرة الموجهة في هذا المجال هي البحث في الخصائص البيولوجية
والمرضية لسكان لبنان أو لمجموعات عرقية معينة منهم وفي وسائل مكافحة
ما هم عرضة له من أمراض .

٢-١-٥- بحوث التقويم

يمكن تصنيف هذه البحوث على الوجه التالي :

- الخصائص الوراثية والبيولوجية للسكان .
- انتشار الأمراض - نسبته وأسبابه .
- اثر البيئة من ماء ومناخ .

٢-١-٦- بحوث الابتكار

انطلاقاً من البحوث الا حصائية والسريرية ، تعالج
بحوث الابتكار النواحي السببية في محاولة لا سخالاص
اسس للمعالجة الوقائية او الشفائية .

٢-١-٧- بحوث الاستئثار

بحوث الاستئثار في هذا المجال هي في الواقع
محاولة وضع اسس المعالجة الوقائية او الشفائية موضوع
التنفيذ على اوسع نطاق ممكن .

٢-١-٨- التجهيز الهيكلي للتقويم

في هذا المجال الواسع من احتياجات لبنان المتعددة للتجهيز التقني ،
اقتضت الحاجة ان نقتصر على مجالات قربة المال سريعة المردود ، فوق
اختيارنا على التالية منها :

— مواد البناء المحلية —

- ميكانيكا التربة والا ساسات في لبنان
- اثر المناخ ومواد البناء في اختيار اساسات الطرق وتخطيئها
- المعطيات اللبنانية لتنظيم مدنی سليم
- المشاكل المحلية في الهد روليكا التطبيقية وحلولها المقترحة
- انتاج الطاقة الكهربائية ونقلها في لبنان

وتصنف البحوث في كل هذه المجالات ، الى بحوث تقويم او ابتكار او استثمار تبعاً لطبيعة موضوع البحث المعني

٢—٤— الجهود الانتاجية

تتصبّ الجهود الانتاجية الاساسية التي يلعب البحث العلمي دوراً طليعياً فيها على مجال الزراعة والصناعة . لذلك تلعب المعطيات الاقتصادية دوراً منها في اختيار مواضيع البحث . فالبحث العلمي ، حين يسمّ في تحسين الانتاج وخفض الكلفة ، إنما يزداد الزراعة والصناعة في لبنان بالاندفاع الذي لا غنى عنه لتقديمها .

استناداً لما سبق ، نعرض فيما يلي المشاريع التي وقع الاختيار عليها في هذا المجال :

٢—٤—١— الزراعة وتربية الحيوان

تنبّأ الزراعة ، كما اسلفنا في الفصل الاول ، مركزاً بالأهمية في الاقتصاد اللبناني ، نظراً لأن نصف سكان لبنان يعتمدون بها او يعتمدون عليها . فعلى البحث العلمي في مجال الزراعة اذن ان يلعب دوراً طليعياً في الجهود المرتقبة .

٢—٤—١—١— بحوث التقويم

— تحديد هوية السلالات المحلية
وانتاجها ومقاؤتها للطفيليات
والامراض ، ومدى تلاوّتها مع
التربة والمناخ واوضاع الزرع او
التربيطة

— تحري الامراض الطفيليّة والفيروسيّة
المحلية ودرس خصائصها

- التعرّف الى انواع التربة واحوال المناخ المحلي .
- تحري انواع الا سمك والنباتات البحرية .

٢—١—٤—١— بحوث الابتكار

تحسين الانتاج عن طريق

— انتقاء البذور والسلالات الخصبة او استحداثها .

— انتقاء بذور وسلالات مقاومة لامراض او استحداثها .

— استبانت مواد ووسائل فلية تعين على مقاومة الطفيليات والا مراض .

— تحسين انتاج انواع البحرينة .

خفض اكلاف الانتاج بتأمين الافادة القصوى مما يلى

— انواع البذور

— طرق الري

— الا سمة

— طرق مكافحة الا مراض والطفيليات

— المكننة

— شروط تربية الحيوان وتغذيته

— تحسين طرق صيد الا سمك وحفظها

٢—١—٤—٣— بحوث الاستثمار

يباشر ببحوث الاستثمار في كل من المواضيع المدرجة فيما سبق بعد ان تكون بحوث الابتكار في الموضوع المعنى قد توصلت الى نتائج مشجعة .

٢—١—٤— الصناعة

يستحسن التدريب ، بادئ ذي بدء ، عن الصعوبات التي تكتنف سياسة للبحث العلمي ذات اهداف صناعية . فالباحث العلمي الصناعي ينطلق ويمول عادة من القطاع الصناعي الخاص ، لانه القطاع الذي يستفيد مباشرة من استثمار النتائج .

وقد يظن البعض ان مشاركة القطاع العام في هذا المجال لا مبرر لها ، كما ظهر بالفعل من استفتاء قام به المجلس تبيّن منه ان الا وساط الصناعية نفسها تشارطت هذا الرأي ، فالصناعات الكبرى مرتبطة عادة بمجموعات دولية تمكن الصناعات المحلية الكبرى من الاستفادة من براءات الاختراع والخبرة التقنية المتوافرة لديها ، اما الصناعات الصغيرة فانحتاجها وجوهودها الضئيلة لا تمكّن اصحابها من الانشغال بالبحث العلمي . وفي اي حال فالاهتمام بالناحية التجارية للجود الصناعي يفوق الاهتمام بالناحية التقنية والعلمية منه . كذلك فليس بخاف ان البحث الصناعي غالبا ما يكون بحث تطوير واستثمار ، وبالتالي مرتفع الكلفة بالنسبة لاماكنات المجلس المالية المحددة . الا ان المجلس ، بالرغم من هذه الصعوبات ، يقدر وحىب احلال البحث الصناعي مكانة مرموقة في هذه الخلطة ، لاسباب المطحة التالية :

— تأمين تصريف الانتاج الزراعي المتزايد عن طريق انشاء صناعات زراعية

— اقناع الصناعيين اللبنانيين بجدوى البحث في مجال الصناعة

— فتح آفاق جديدة امام الصناعة اللبنانية

لذلك يهتم المجلس اهتماما خاصا بان يشرك الصناعة اللبنانية في تنفيذ هذه السياسة الى ابعد حد ممكّن .

اًما الخطوط الكبرى للبحث الصناعي فهي التالية :

٢-١-٤-١- بحوث التقويم

— درس الاحتياجات التقنية والعلمية للصناعات
اللبنانية القائمة

— وضع مخطط للاداء الصناعي والتهيئة له عن طريق ايجاد الاساس الهيكلي العلمي الملائم

— مسح المواد الاولية ، كما سبق وذكرنا في

١-١-٢

٢-١-٤-٢-٢- بحوث البتكار

درس طرق المعالجة والا ستصناع الملائمة للمواد
الاولية المحلية ولا وضاع اليد العامة والا سوق •

٢-١-٤-٢-٣- بحوث الاستثمار

ـ تحسين المميزات التجارية وطرق الا ستصناع
العائدة للمنتجات المستحصلة من المواد
الاولية المحلية ، وبالا خرى ما كان منها من
اصل زراعي او حيواني •

ـ استعمال المواد الاولية المحلية لانتاج مواد
للبنا اقتصادية الاكلاف وملائمة للمناخ في
لبنان •

ـ تحسين طرق الانتاج المتبعه حاليا في
الصناعات القائمه •

٣ - سبل التنفيذ ووسائله

يتوقف نجاح البرنامج المبين فيما سبق على تنظيم واف بالحاجة سواءً على صعيد الم叙述 البشري أم بالنسبة للتجهيز العلمي . فمن الديهي أن القيام بالبحث يتطلب باحثين مؤهلين متفرجين كما يتطلب ما تستلزم طبيعة الموضوع من وسائل مادية مناسبة كالمختبرات والتجهيزات العلمية .

وطبيعة تبّين فيما يلي التدابير التي ينوي المجلس اللجوء إليها لنجاح هذه الخطة الخمسية .

٣-١- نظام الباحثين

يتطلب البحث العلمي المسؤول اللجوء إلى باحثين على درجة رفيعة من المقدرة والمعرفة ، الا مَنْ الذِي يُتَطَلَّبُ ، بِدُورِهِ ، تأمين وضعهم المادّى والمعنوى بما يجعلهم أجدى ما يمكن عملاً وانتاجاً . ولا يخفى عنibal ، في هذا المقام ، مفريات البحث العلمي في البلدان المتقدمة سواءً منها المفريات المادية أم البيئة العلمية والاجتماعية . لذلك كان على المجلس ان يعتمد نظاماً للباحثين ومساعدهم يمكن من بلوغ هذه النهاية ، وهو نظام سبق للحكومة ان وافقت على مبدئه في الوثيقة الخاصة بالسياسة العلمية للمجلس .

٣-١-١- مميزات النظام ومجال تطبيقه

يتميز نظام الباحثين بالمرنة والشمولي ، وذلك بفضل التشريع العائد لصلاحيات المجلس ولتنوع المؤسسات التي يمكن ان تتعاون فيما بينها في اطار البحث العلمي . ويحدد النظام المستوى الادنى لرواتب الباحثين وشروط عطائهم ، لذلك يمكن تطبيقه على الباحثين المتعاقدين مع المجلس كما يمكن اعتماده مرجعاً يحدّد المستوى الواجب اعتماده بالنسبة للباحثين في الجامعات ، او المؤسسات المعتبرة من المنافع العامة ، على ان يتم ذلك اما بتغيير او ضماعهم مباشرة واما بمساهمة من المجلس الوطني للبحوث العلمية .

ومن الديهي ان اعتماد هذا النظام لا يحول دون اخذ مؤسسة اخرى بنظام اكثراً سخاءً ، بالرغم من المنافسة التي قد يوعدى ذلك اليها على الصعيد المهني .

٣-١-٣- محتوى النظام

يشتمل نظام الباحثين على الامور التالية :

— تحديد لمفهوم "باحث" بالنسبة للنظام ، وتصنيف
للباحثين وفق ما يحده كل منهم من شهادات ، وما
توصل اليه من نتائج ، ومدة ممارسته البحث العلمي .

— تحديد مختلف انماط العمل وشروطه والالتزامات
المترتبة على الباحث .

— سلم للرواتب وتفصيل للتعويضات والامتيازات العائدية
لدرجات التصنيف ولنمط العمل وشروطه .

— تدابير وترتيبات مماثلة بالنسبة لمساعدي الباحثين .

٣-١-٣- الاحكام الرئيسية

٣-١-٣-١- تحديد "الباحث"

يعنى بكلمة "باحث" كل من توافرت فيه
المؤهلات المطلوبة ويتهانى البحث العلمي
بتفرغ جزئي أو كلي .

٣-١-٣-٢- مؤهلات الباحث

للدرجة الأولى

— الليسانس اللبناني
— الليسانس الفرنسية
— شهادة استاذ في العلوم
— شهادة يعتبرها المجلس معادلة لاحدى
الشهادات المذكورة .

للدرجة الثانية

— دكتوراه فرنسية حلقة ثالثة
— دكتوراه من احدى الجامعات الانكليوسكسونية
— شهادة او بحث يعتبرهما المجلس معادلين
لاحدى الشهادتين المذكورتين .

للدرجة الثالثة

— دكتوراه دولة فرنسية تبعتها سنتان من البحث

— دكتوراه من احدى الجامعات الالمانية
تبعتها سنتان من البحث .

— شهادة يعتبرها المجلس معادلة لاحدى
الشهادتين المذكورتين تبعتها سنتان من
البحث .

— نتائج مبتكرة تعادل النتائج المطلوبة من حامل
شهادة دكتوراه دولة بعد عشر سنوات من
البحث .

تكرّس هذه المؤهلات بقرار من المجلس الوطني للبحوث العلمية
بناءً على توصية لجان يسمّيها المجلس وتشكل كما يلي :

رئيساً	العام للمجلس
مقرراً	المستشار العلمي المختص
	ثلاثة من العلماء اللبنانيين
اعضاء	او الا جانب

تلخص مهام هذه اللجان في تقديم المقترنات بالنسبة لما
يلـي :

- لائحة بالشهادات العائدـة لكل من درجات التأهـيل
- التقييم العلمي للبحوث المبتكرة
- اقتراح جوائز مالية او تدرجٍ استثنائي نظراً لنتائج
علمية توصل اليـها باحـثـ معـين

٣-٢-٣- شروط العمل والتزامات الباحث

يصنف الباحثون ، لجهة تفرّغهم ، على الوجه الآتي :

- باحث متفرغ كلياً لا يتعاطى أى عمل مأجور آخر
- باحث متفرغ يمارس التعليم العالي لصالا يتجاوز ست ساعات في الا سبوع ولا يتعاطى أى عمل مأجور آخر .
- باحث متفرغ جزئياً يكرس للبحث ثلث ساعات عمله على الأقل ويعاطى ا عملاً مأجورة أخرى لا تتنافى طبيعتها مع البحث الذي يقوم به .

٣-١-٤- سلم الرواتب للباحثين المتفرغين

تفادياً لكل ما يحدّ من إنتاج الباحثين ، قرر المجلس الوطني للبحوث العلمية اعتماد سلم للرواتب مماثل لسلم رواتب ألا ساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية كما حدد له مؤخراً قانون التفرغ .

يصنف الباحثون المتفرغون ثلاثة فئات تتشكل كل منها من ثماني درجات وتكون مدة التدرج سنتين . فيما يلي جدول الرواتب الشهرية في حدودها الدنيا والقصوى .

٨٤٥ - ١٥٠٠	باحث مساعد
١٣٠٠ - ٢٦٠٠	باحث متخصص
٢٠٠٠ - ٣٤٠٠	باحث رئيسي

يجري اختيار الباحث المساعد من بين الذين ينتمون إلى الدرجتين الأولى والثانية من سلم المواعيدات ، والباحث المتخصص من بين الذين ينتمون إلى الدرجة الثالثة من السلم المذكور . أما التصنيف في فئة باحث رئيسي فيشترط باحثاً متخصصاً توصل إلى نجاح ملحوظ في مهنته .

٣-١-٣-٥- رواتب الباحث المدرس والباحث غير المتفرغ

يجب ان يبلغ الدخل الاجمالي للباحث المدرس دخل الباحث المتفرغ كما حدد فيما سبق ، شرط ان يكرس للبحث ما لا يقل عن ٧٥٪ من وقته وللتعليم العالي ما لا يزيد على ٢٥٪ اما الباحث غير المتفرغ فتحدد تعويضاته وفق الوقت الذى يكرسه للبحث .

٣-١-٣-٦- المساعدون الملحرون

ينتسب المساعدون الملحرون الى فئة الا خصائيين من مختلف المستويات التقنية ، وعليهم ان يقوموا بالاعمال العلمية والتكنولوجية التي يتطلبها الباحثون لتحقيق اوفى مردود .

يصنف المساعدون الملحرون ثلاثة فئات :

الراتب لـ لـ	المؤهلات	الفئة
٢٢٠٠ - ٨٢٥	شهادة في الهندسة او شهادة جامعية معادلة	اولى
١٢٠٠ - ٤٠٠	بكالوريا علمية او خبرة تعادل هذه الشهادة	ثانية
٨٠٠ - ٢٥٠	تمكيلية علمية او خبرة علمية	ثالثة

٣-١-٣-٧- التعويضات والامتيازات

تستحق للباحثين جميع الا متيازات المتأتية من القوانين النافذة بالنسبة لموظفي الدولة والضمان الاجتماعي .

٣— تنشئة الباحثين

اعتمد المجلس الوطني للبحوث العلمية منذ انشائه تدبيرا طويلا
الا مد لتزويد البحث العلمي في لبنان بالامداد اللازم من الباحثين
المؤهلين . وقد سبق ان عرضنا في الوثيقة المتعلقة بالسياسة العلمية
ان التدبير هذا اساسي للنجاح كل خطوة لانماء البحث العلمي في لبنان .
وطبيه دأب المجلس منذ عام ١٩٦٣ على ايفاد حوالي ٢٥٪ ظمياً
كل عام الى اوروبا والولايات المتحدة لمتابعة التخصص الحالي ونيل
شهادة دكتوراه في العلوم .

ويشترط في طالب المنحة ان يكون حائزا شهادة الليسانس او الاستاذية ،
او شهادة في الهندسة او بكالوريوس في العلوم . وطبيه ان يتعهد بمتابعة
دروسه لنيل الدكتوراه في اختصاص يقره المجلس وان يعود الى لبنان
فيضنه نفسه بتصرف المجلس لمهمة تساوى صحف المدة التي استفاد خلالها
من المنحة . وقد الحقت بهذه الوثيقة لائحة باسم المؤذفين تبيّن
مجال اختصاص كل من يحصل ويستدل منها ان المجلس ، بالنسبة لهذه الخدمة
الخمسية الاولى ، قد تمكّن من اعداد خمسة وسبعين باحثا يدعم بهم
طاقة البحث العلمي في لبنان .

وبنوى المجلس الاستمرار على هذه السياسة خلال السنوات الخمس المقبلة
وتوجيهها بشكل خاص نحو الاهداف المحددة في هذه الخطة .

ويتقدّم البحث العلمي في لبنان يصبح بالامكان اعداد الباحثين محلياً ،
وقد بوشر بالفعل بتنفيذ هذه السياسة بموافقة الا ساتذة المشرفين على
الاطروحات في الجامعات الفرنسية وبالنسبة لباحثين سبق ان نالوا شهادة
الدكتوراه حلقة ثالثة من فرنسا .

واخيرا ، يزمع المجلس انشاء متحف للعلوم ، اسهاما منه في تنمية الروح
العلمية لدى تلامذة الصفوف الابتدائية والثانوية وخلق الرغبة عند هم للتخصص
في العلوم . كذلك يزمع المجلس العمل على ادخال المواضيع العلمية في
برامج الاذاعة والتلفزيون .

٣-٣- فرق و معاهد البحث

تولي المناهج الحديثة لتنظيم البحث أهمية كبرى للبحوث الجماعية ، اي التي يجريها فريق من الباحثين ، لأنها تمكن من الاستفادة لا قصص أحد من اختصاص كل منهم وتحقق تعاوناً مثمرًا فيما بينهم في سبيل هدف مشترك واحد . لذلك سيهتم المجلس الوطني للبحوث العلمية بتشجيع تشكيل فرق البحث بكل وسيلة ممكنة بدءاً بالمجالات التي تغير نفسها أكثر من غيرها لهذا النوع من العمل ، كالاوقيانيوفرافيا ، والجيوفيزياء ، والهيدرولوجيا ، والبيولوجيا وعلم المناخ كما يحتمل ، اذا دعت الحاجة ، انشاء معاهد تشكل الادارى والتكنى لهذه الفرق .

٤-٤- امداد البحث العلمي بالخدمات العلمية والتكنولوجية

يس תלزم البحث العلمي اليوم ، ليوعتياته ، وسائل مادية ضخمة نجد لها متاحة لدى فرق البحث الكبرى في الدول الفنية المتقدمة . أما بالنسبة للبنان فالموارد المالية محدودة الى درجة يتوجب معها تركيز الوسائل المادية لدعم البحث حتى تحقق اعلى قدر من الفاعلية . وهذا ما حدث بالمجلس الوطني للبحوث العلمية ان يقرر وجوب الحاق عدد من هذه الوسائل المادية به لوضعها بتصرف الباحثين اللبنانيين ، تفادياً للهدر الذي يوعدي اليه ازدواجه الجهد ، فاختارت المجالات التالية لامداد البحث العلمي في لبنان بالخدمات العلمية والتكنولوجية الازمة :

- التوثيق
- الحساب الالكتروني
- الاجهزة العلمية الشغبية
- صنع الاجهزة العلمية المبتكرة وصيانتها .

٤-١- التوثيق

لا بد للباحث العلمي من الالامام بما جرى ويجري في مجال اختصاصه من بحوث ، لذلك وضع المجلس في اولويات هذه الخطة انشاء مركز للتوثيق يتماشى راحتياجات البحث العلمي في لبنان ويتطور تطويراً سليماً وفق تزايد حاجة الباحثين اليه .

٣-٤-١- مهام المركز

- تزويد الباحثين اللبنانيين ، بسرعة ودون مقابل ،
بأحدث المعلومات وأكملها حول موضوع بحث معين .

- تحرير الأوساط العلمية في الخارج بالجهود
العلمية للباحثين اللبنانيين والجامعيين منهم في
لبنان على وجه التخصيص .

- اعانت الباحثين اللبنانيين لنشر نتائج بحوثهم .

٣-٤-٢- وسائل التنفيذ

ذكرنا فيما سبق أن على وسائل التنفيذ لمهام المركز
أن تتطور وفق حاجة الباحثين ، تفادياً لاتفاق غير مجد
في الوضع الحاضر . لذلك يمكن ، بادئاً الأمر ، تأمين
التعاون مع مراكز توثيق أجنبية للحصول على المعلومات
اللائمة بكلفة زهيدة . وقد قام المجلس بالفعل بعدة
اتصالات في هذا الصدد انتهت بنتائج مشجعة .

لذلك يمكن تفصيل أوجه النشاط المرتقبة حالياً للمركز
كما يلي :

١ - وضع لائحة شاملة بالوثائق الموجودة في لبنان
يعتمد فيها تبويض يسهل العثور على المعلومات
المطلوبة .

٢ - تجهيز المركز وتزويده بما يلي :

- المراجع والمجلات العلمية غير المتوافرة في
لبنان أو التي يصعب على الباحثين الحصول
عليها .

- فهرس بالمراجع الموجودة في لبنان

- لائحة بالبحوث الجارية في لبنان

- لائحة بمصادر التوثيق في الخارج مشفوعة
بالتعميمات المائية للذرية الواجب اتباعها
للحصول على المعلومات المطلوبة من كل منها .
٠٠٠/٠٠

— الوثائق التي تتجمع لدى المجلس نتيجة لتطور
البحوث في لبنان ، وعلى الأخص ما يعود منها
للدراسات التحليلية .

— دائرة للترجمة من اللغات غير المتدولة
في اوساط البحث في لبنان أو إلى اللغات
الشائعة الاستعمال عند الباحثين .

— دائرة للأجهزة السمعية — البصرية واجهزه
التوثيق والنسخ .

وسيصار إلى استخدام امكانات مركز الحساب
الا لكتروني إلى حد بعيد تحقيقاً لهذه الفایة .

٣-٤-١- الموظفون الازمون للمرحلة الأولى من تأسيس المركز

- أمين مكتبة اخصائي بالتوثيق
- ترجمانان
- سكرتيرية مستكينة
- مساعد فني

٣-٤-١-٤- موازنة العام الأول

ل.ل.	
٤٥ ، ٠٠٠	رواتب
٣٠ ، ٠٠٠	اجهزه
٥٠ ، ٠٠٠	وثائق
٥ ، ٠٠٠	مواد استهلاكية
<u>١٣٠ ، ٠٠٠</u>	المجموع :

٣-٤-٢- الحساب العلمي الالكتروني

بلغ البحث العلمي اليوم مرحلة تتطلب مزيداً من السرعة في التوصل
إلى النتائج المتوفّحة توازياً في مردود الباحثين ، الأمر الذي يوجّب
استخدام وسائل الحساب والتوثيق التي توفرت إليها الصناعة الالكترونية .
فلا مندورة للبحث المسؤول اليوم عن استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية
توفيراً لوقت يعود بفائدة أكبر أذّ خصص لتفكيير الخلاّق والإبتکار المجدى .
وهذا ما حدا بالمجلس الوطني للبحوث العلمية لوضع هذه الوسيلة الحديثة
بتصرّف الباحثين اللبنانيين .

٣-٤-١- مجالات التدريب

يمكن استخدام هذا المركز في مجالات عدّة تذكر
منها :

- الحساب العلمي في الرياضيات والفيزياء
والتكنولوجيا .

- البحوث الاجتماعية حول الظواهر الطبيعية
والبشرية .

- بحوث البرمجة .

- التحكم في « لريقة تطبيق برنامج زمني لتنفيذ
مشروع معين .

- بحوث التمثيل (او بواسطة النماذج المصفرة)

- خزن المعلومات .

هذا وقد انجز المجلس بالفعل انشاء هذا المركز
وزوده بألة حاسبة الكترونية من طراز " IBM 1130 "
المصمم خصيصاً للبحث العلمي .

٣-٤-٢- اكلاف تشغيل المركز

تقدير اكلاف تشغيل المركز خلال سنته الاولى بما
يلي :

ل ٥٠ ٠	رواتب
<u>٢٥ ، ٠٠٠</u>	
٨٥ ، ٠٠٠	اجرة التجهيزات
١٠٠ ، ٠٠٠	مواد استهلاكية
<u>٥ ، ٠٠٠</u>	تجهيزات اضافية
<u><u>١٢٥ ، ٠٠٠</u></u>	المجموع:

٣-٤-٣- التجهيز العلمي المشترك

نظراً للشلاء بحث لا جهزة العلمية التي يمكن استخدامها في
عُدة مجالات بحث تبيّن المجلس الوطني للبحوث العلمية ضرورة
إنشاء مركز يحوي هذه الأجهزة ويمكّنه من وضعها بتصرّف من
يحتاجها من الباحثين اللبنانيين .

٣-٤-١- لائحة التجهيزات المشتركة

استدلّل المجلس رأى عدد من الخبراء الدوليين
بشأن الأجهزة العلمية موضوع هذه الفقرة ، وفيما يلي
لائحة أولية للأجهزة التي يرتّب المجلس ضمّها في
المركز المقترن خلال السنوات الخمس المقبلة :

٥٠٠٠٠٠	جهاز بذ تحليلي
٤٠٠,٠٠٠	مجهر الكتروني
٣٠٠,٠٠٠	جهاز للتحليل الطيفي بالأشعة السينية
٢٠٠,٠٠٠	مولد نيوترونات
١٠٠,٠٠٠	مسرع الكترونات
٦٠٠,٠٠٠	جهاز طنين هيلطيسي - نووي
٥٠٠,٠٠٠	مطیاف كتلہ
٤٠٠,٠٠٠	أجهزة لاحاداث ضغط بالارتفاع
٣٠٠,٠٠٠	أجهزة للتوصّل لحرارة بالفرا الانخفاض
٣٠٠,٠٠٠	
٢٠٠٠,٠٠٠	المجموع :

٣-٤-٢- اكلاف التشغيل السنوية

يتطلّب تشغيل هذا المركز موظفين علميين وفنيين
يقدّر مجموع رواتبهم ، وسطياً ، بحوالي مائتي الف
ليرة لبنانية سنوياً .

ومن البدئي ان يتمّ ابتكار الأجهزة المذكورة فيما
سبق وفق برنامج يراعي الحاجة الى كل منها . وعليه
فحصول الجامعة الا ميركية بيروت مؤخراً على مجهر
الكتروني يحدّد بالمجلس ان يضع ابتكار مجهر معاشر في
الفترة الثانية من الاولوية . أمّا اكلاف تشغيل المركز عند
اكتمال عدّته بعد خمس سنوات فتقدر بحوالي ثلاثة
الف ليرة لبنانية في السنة .

٠٠٠ / ٠٠

٣-٤-٤- مركز ابتكار الاجهزة العلمية وصيانتها

دللت التجارب في عدّة بلدان على أن الحاجة الى مركز بهذا
سرعاً ما تتبيّن عندما يبلغ المجهود العلمي في البحث مستوى
مرضياً ، الاّم الذي يتوقع حدوثه في لبنان قريباً أنتهاءً السنوات
الخمس المقبلة . لذلك ارجأ المجلس انشاءه الى فترة لا حقة من
تنفيذ هذه الخطة .

٣-٤-٤-١- تنظيم المركز

يشتمل المركز على الاقسام التالية :

- مشغل للادوات الزجاجية العلمية يشرف عليه
اخصائي في معالجة الزجاج .
- مشغل للاجهزة الكهربائية والاكترونية .
- مشغل لللدائن .

ويتشكل ملاك الموظفين من رئيس المركز ،
ومهندسين اخصائيين ، ومن العدد اللازم من
الفنيين المتخصصين .

٣-٤-٤-٢- الاموال المقدرة للمركز

تقدر كلفة تجهيز المركز بخمسماية الف ليرة
لبنانية ، اما الرواتب فتبلغ حوالي تسعمائة الف
ليرة سنوياً . عند انتظام العمل في المركز
تقدر الكلفة الاجمالية السنوية لتشغيله (رواتب ،
تجهيزات ، مواد استهلاكية) بحوالي مائة
وخمسين الف ليرة لبنانية .

٠٠٠ / ٠٠

٠٠٠ / ٠٠

٣-٤- الكلفة الإجمالية لـ مداد البحث العلمي بالخدمات العلمية والتكنولوجية

استناداً إلى ما سبق ، وانطلاقاً من تقدير ما سيطلبـه البحث العلمي في نموه المتدرج من خدمات وتجهيزات ، يمكن استخلاص الجدول التقديرـي التالي :

السنة	تجهيزات لـ ٠ لـ ٠	رواتب لـ ٠ لـ ٠	نفقات أخرى لـ ٠ لـ ٠	المجموع لـ ٠ لـ ٠
الاولى	٥٠٠،٠٠٠	١٢٠،٠٠٠	١٧٥،٠٠٠	٧٩٥،٠٠٠
الثانية	٥٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	١٩٠،٠٠٠	٨٩٠،٠٠٠
الثالثة	٥٠٠،٠٠٠	١٨٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٨٨٠،٠٠٠
الرابعة	٥٠٠،٠٠٠	٢٢٠،٠٠٠	٢٣٠،٠٠٠	٩٠٠،٠٠٠
الخامسة	٥٠٠،٠٠٠	٢١٠،٠٠٠	٢٦٥،٠٠٠	١٠٧٥،٠٠٠
المجموع :	٢٥٠٠٤٠٠٠	٩٨٠،٠٠٠	١٠٦٠،٠٠٠	٤،٠٩٠،٠٠٠

٤ - التأثير الاقتصادي للبحوث المعتمدة في الخطة

لا بد من الاشارة هنا الى صعوبة التوصل لتقدير وافي الدقة للنتائج الاقتصادية المرتقبة من برنامج بحوث علمية ، علماً بأن الامر مستحيل اطلاقاً بالنسبة للبحوث الأساسية . أمّا في مجال البحث التطبيقي فبالامكان استقراء النتائج المرتقبة ولكن دون تحديد رقمي دقيق .

لذلك سنكتفي فيما يلي بتوسيع الأهمية الاقتصادية للمجالات التي سيجرى البحث فيها ونقيم ، بصورة تقريرية حذرة ، التأثير الاقتصادي لمشاريع البحث في مختلف القطاعات المعنية ، مسترشدين في هذا بمدى التقدم الذي احرزه البحث لجهة التطبيق العملي لنتائجها ، آخذين بعين الاعتبار المحاذير التي تتلازم وهذا النوع من العمل .

٤-١- الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية

يبين الجدول التالي ، المستقى من سجلات المحاسبة الوطنية ، الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية :

النسبة المئوية من الدخل القومي

١١	الزراعة
١٣	الصناعة والحرف
١١	الطاقة - المياه ، النقل ، المواصلات
٥	البناء
٤٣	الخدمات
١٢	نشاطات مختلفة

تتبّدّى من الجدول أهمية العنصر البشري في جميع هذه المجالات وبالخصوص النشاطات الثالثية التي تشمل ما يفوق نصف الدخل الوطني . لذلك نجد ان الصحة العامة ، والتعليم ، والتربية الفنية والمهنية ، والبحث العلمي تشكل كلّها مجالات رئيسية حرية اكبر ما تكون بالبحث ، تأتي بعدها الزراعة والصناعة والطاقة والنقل واخيراً البناء . كذلك تتطلّب قطاعات الانتاج هي ايضاً اهتماماً كبيراً لأن وضعها الحالي يستلزم دعماً قوياً عن طريق بحوث علمية تستهدف زيادة الانتاج ورفع مستواه .

٤-٦- تقييم الجدوى، الاقتصادية المباشرة للبحوث

ستعتمد في تقييم الجدوى الاقتصادية المباشرة للبحوث في مجال مهين ، تقدير الزيادة المتوقعة في الدخل الوطني المتأتية من تنفيذ مشاريع البحث في ذلك المجال ، ثم لفترض ان هذه الزيادة تمثل الفائدة السنوية على اساس ٩٪، لرأس مال يحتسب وفق المعادلة المعتمدة التالية :

$$R = \frac{S(1+F)}{F}$$

يرمز الحرف "R" الى رأس المال

يرمز الحرف "S" الى الزيادة السنوية المرتقبة في الدخل الوطني

يرمز الحرف "F" الى الفائدة السنوية

فإذا اعتمدنا فائدة سنوية تبلغ ٩٪ تصبح المعادلة عددة بالصورة التالية :

$$R = \frac{S(1+0.09)}{0.09} = S \times 12$$

إذ ان رأس المال المشار اليه يحتسب بضرب الزيادة السنوية المتوقعة في الدخل الوطني بالرقم ١٢ / ٠ اذ ان رأس المال هذا غير واقعي لأن الزيادة من بحث مهين تتوقف على عاملين رئيسيين هما :

- احتمال النجاح في البحث
- امكان تطبيق النتائج

فاما احتمال النجاح في البحث فقد اعتبرت نسبة ٢٥٪، (إذ ان معامل الا احتمال يساوى ٤٪) وأاما امكان تطبيق البحث فيعتمد على طبيعة كل منها ، فيكون معامل التطبيق عددة كما يلي :

$\frac{1}{10}$ للبحوث الأساسية

$\frac{2}{10}$ للبحوث التطبيقية

$\frac{8}{10}$ لبحوث التطوير والاستثمار

استناداً لما تقدّم يمكن استخلاص المعادلات التالية لحساب رأس المال الاعتباري المتمثل في نتائج البحث العلمي في مجال معين :

$$\text{في البحوث الأساسية} \quad R = S \times 12 \times \frac{1}{4} \times \frac{3}{10} = \frac{3}{40} S$$

$$\text{في البحوث التطبيقية} \quad R = S \times 12 \times \frac{1}{4} \times \frac{6}{10} = \frac{6}{40} S$$

$$\text{في بحوث التطوير والاستثمار} = S \times 12 \times \frac{1}{4} \times \frac{24}{10} = \frac{24}{40} S$$

يرمز الحرف "R" إلى رأس المال الاعتباري

يرمز الحرف "S" إلى الزيادة السنوية المرتقبة في الدخل الوداني *

اما محامل الجدوى الاقتصادية "M" فيحسب بقسم رأس المال "R" على الكلفة المقدرة "J" لمجموعة البحث في المجال المعنى وفق المعادلات التالية :

$$\text{للبحوث الأساسية} \quad M = \frac{3}{40} S$$

$$\text{للبحوث التطبيقية} \quad M = \frac{6}{40} S$$

$$\text{لبحوث التطوير والاستثمار} \quad M = \frac{24}{40} S$$

٤-٣-٤- تقييم الجدوى الاقتصادية لمجالات البحث المعتمدة :

٤-٣-٤- الزراعة

يقدر الدخل الوطني من قطاع الزراعة بحوالي ٥٠٠ / مليون ليرة لبنانية منها ٣٠٠ / مليون من الانتاج الزراعي و ٢٠٠ / مليون من الانتاج الحيواني *

٤-١-٣- بиولوجيا النبات ، الزراعة ، التحرير

تهدف المشاريع المعتمدة في هذا المجال الى تحسين وسائل مقاومة الامراض والطفيليات التي تخفيض الانتاج بشكل محسوس ، كما تهدف الى تحسين نوعيته وشروط حفظه .

تبلغ الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع / ٥٤ ، ١ / مليون ليرة لبنانية . فاذا توصلت البحوث الى النتائج المتوقعة فسيعودى بذلك ، تقديرًا ، الى زيادة الدخل الوطني من الزراعة بما لا يقل عن ١٠ % ، اي الى / ٣٠ / مليون ليرة لبنانية او ما يساوى ، على اساس فائدة ٩ % ، استثمار رأس المال يبلغ / ٣٦٠ / مليون ليرة لبنانية . اما رأس المال الاعتباري فيبلغ ، وفقاً للمحادلة المذكورة سابقاً والمأيدة للبحوث التطبيقية .

$$٣٠ \times ١٢ \times \frac{١}{٤} \times \frac{٢}{١٠} = ١٨ \text{ مليون ليرة لبنانية .}$$

وعليه يكون معامل الجدوى الاقتصادية للبحوث في هذا المجال $\frac{١٨}{١,٥٤} = ١١,٧٥$

٤-١-٣-٤- علم التربية ، الري ، الاسمندة

تهدف المشاريع في هذا القطاع الى تحقيق استخدام سليم معقول للماء والا سمة تبعاً لطبيعة التربية ، كما يقصد منها زيادة انتاجية الاراضي الجرداء او القليلة الخصب .

تبلغ الكلفة هنا مليوني ليرة لبنانية ، لذلك يتوقع ازيد من الدخل الوطني من نجاح المشاريع المعنية حوالي عشرين مليوناً من الليرات اللبنانية ، اي ما ينتج عن رأس المال المستثمر على اساس ٩ % ، يبلغ / ٤٠ / مليون ليرة لبنانية . وعليه يكون معامل الجدوى الاقتصادية في هذا المجال :

$$\frac{٦}{١٠} \times \frac{٦}{٢} = \frac{٦}{٦} = ١$$

٤-٣-١- البيولوجيا الحيوانية، تربية الحيوان

تهدف المشاريع التي اعتمدته في هذا المجال من الخدمة
الخمسية الى ما يلي :

- تحسين وسائل التغذية الحيوانية وتطويرها
- دراسة اهم الامراض ووسائل مكافحتها
- تحسين الانتاج

يقدر الدخل الوطني من تربية الحيوان اليوم بحوالي ٢٠٠ / مليون ليرة لبنانية الا ان بامكانه ان يصل ما يفوق ضعف هذه القيمة خلال السنوات العشر المقبلة . ويتوقع للبحوث العلمية في هذا المجال ان تزيد الدخل القومي بحوالي ٣٠ / مليون ليرة ، اي ما يمثل رأس المال يصل بـ ٣٦٠ / مليون ليرة .

اما الكلفة الا جمالية للبحوث المعتمدة فتبعد
٤٢٠ ، ٤٢٠ ، ٠٠٠ / ل . م .

وطبيه يكون معامل الجدوى الاقتصادية لهذه البحوث ،

$$م = \frac{٣٠ \times ٦}{٢،٤٢ \times ١٠} = \frac{٦}{١٠} م$$

٤-٣-٢- الاوقیانوغرافيا والبيولوجيا البحرية

بازدياد عدد سكان الارض وتتنوع احتياجاتهم ، اخذت الموارد البحرية تحتل تدريجياً المركز الذى يتناسب وما هي عليه اليوم من أهمية اقتصادية . ويستهلك لبنان سنوياً ١٢ ، ٠٠٠ طن من الا سمك لا ينتج منها الا الفي طن يصيدها باساليب بدائية .

ان التنظيم السليم لصيد الا سمك في لبنان يحتم القيام بمجموعة بحوث حول البيئة البحرية وتطورها ليتمكن بنتائجها من زيادة الانتاج بما يفي كلياً بحاجة لبنان .

لذلك فمشاريع البحث المعتمدة في هذا المجال تستهدف ، على وجه التخصيص ، التوصل الى معرفة تمكن من وضع سياسة لاستثمار الثروة البحرية وتحديد الطرق الفنية الواجب اتباعها في هذا الصدد .

٠ تبلغ الكلفة الاجمالية في هذا المجال /١٠٠،١٥٠،٠٠٠ ل.ل وتقدر الزيادة في الانتاج بين ستة آلاف وعشرة آلاف ل.ل من السطك سنوياً ، الا ان الذى يؤدى الى ارتفاع مرتفع في الدخل الوطنى يتراوح من /١٢ / الى /٢٠ / مليون ليرة لبنانية . فاذا افترضنا وسائلنا للزيادة بيلغ /٨٥ مليون ليرة سنوياً ، يكون معامل الجدوى الاقتصادى ٠

$$Y_{c,q} = \frac{10 \times 7}{1,10 \times 1.0} = \frac{70}{1.1} = 63.6$$

٤-٣-٤- البيولوجيا البشرية والعلوم الطبية

تتوغى البحوث المعتمدة في هذا المجال الدرس الا حصائي للامراض الاكثر شيوعا في لبنان لمعرفة اسبابها والتوصيل الى الطرق الوقائية او العلاجية السليمة لرفع مستوى الصحة العامة نظرا لما يوعّدنا ذلك اليه من زيادة في انتاج اليد العاملة وتخفيف في الالاف الا جمالية للعنابة الطبية . فسكان لبنان اليوم مليونان وسبعيناً الف نسمة ، قوام القوة العاملة منهم /٠٠٠٠ ، ٢٢٠ / تقريرا ، اي ما يعادل /٥١ ، ١ / شخص لكل عائلة من خمسة اشخاص .

ويستفاد من دراسة احصائية اجريت على موظفي مصلحة كهرباء لبنان
ان اكلاف العناية الطبية لمجموعة من /٢٠٠٠/ شخص عامل χ^2 يبي
كالتالي :

ل. جل.	الكلاف العناية بالموظفيين
٣٠٠ , ٠٠٠	الكلاف العناية بعائلات الموظفين
١٦٠ , ٠٠٠	أيام المرض المدفوع أجره
٤٤٠ , ٠٠٠	
٧٠٠ , ٠٠٠	المجموع :

ای مسا بیعادل / ۲۸۰ / ل ۰۰ . للفرد سنوی

فإذا طبقنا هذا الرقم على مجموع الأفراد العاملين في لبنان نجد أن لبنان يتكلّف من المرض بحوالي ٢٠٠ / مليون ليرة سنوياً يضاف إليها انخفاض في الانتاج ، لا سبب صحيّة ، يقدر بحوالي ٤٠٠ / مليون ليرة سنوياً ، اي ٩ % من الدخل الوطني . وعليه فالخسارة السنوية التي يتكبّد لها لبنان بسبب المرض تبلغ ٦٠٠ / مليون ليرة يأمل المجلس أن تتمكن البحوث العلمية في هذا المجال من تخفيضها بحوالي ١٥ % ، اي ٩٠ / مليون ليرة لبنانية . أمّا كلفة البحوث المعتمدة فتبلغ ٤٠٠ ، ٠٠٠ ، ٤ / ليرة لبنانية . وعليه يكون معامل الجدوى الاقتصادية في هذا المجال

$$\frac{٦٠ \times ٦}{٤٠٤ \times ١٠} = \frac{٦}{١٠} \text{ مس}$$

٤-٣- العلوم التطبيقية

تهدّف البحوث المعتمدة في هذا المجال إلى تحسين السبل التقنية المستخدمة في الهندروlogia والطرق والبناء والصناعات الزراعية وما شابهها .

يمثل البناء في لبنان إنفاقاً يبلغ ٢٢٥ / مليون ليرة تقريباً في السنة . أمّا الطاقة والمياه والمواصلات والنقل فتقترن بحوالي ٢٧٥ / مليون ليرة من الليارات . ومن المعقول جداً أن نفترض زيادة في الدخل القومي بنتيجة البحث العلمي في هذا المجال بنسبة ١٠ % ، اي بحوالي ٥٠ / مليون ليرة لبنانية سنوياً .

ولما كانت الأكلاف الأجمالية للبحوث المعتمدة في هذا المجال تقدّر بحوالي ٥٠٠ ، ٠٨٠ ، ٥ / لـ مل . فإن معامل الجدوى الاقتصادية يكون :

$$\frac{٥٠ \times ٦}{٥٠٠٨ \times ١٠} = \frac{٦}{١٠} \text{ مس}$$

٤-٤- البحوث الأساسية في الفيزياء والكيمياء والرياضيات

يفلّب على البحوث المعتمدة في هذا المجال الطابع النظري ، ما عدا البحوث الكيميائية، التي يمكن أن تؤدي سريعاً إلى نتائج عملية .

تبلغ الأكلاف الأجمالية للبحوث في هذا المجال أربعة ملايين ليرة لبنانية ، أمّا جدواها الاقتصادية فيصعب تحديدها ، غير أنه يمكن اعتبارها ذات معامل يتراوح من "٢" إلى "٣" .

٠٠٠ / ٠٠

٤- الخلاصـة :

لقد جاءت التقديرات المبنية فيما سبق على صورة تقريبية اخذ فيها بالحدود الانتاجية الدنيا . وهي وان لم تخل احيانا من افتراضات اعتباطية الا انها ، بالرغم من هذا كلـه ، تعطـي بمجملها فكرة صحيحة عن التأثير المباشر للبحوث على الاقتصاد الوطنـي .

غير انه بالإضافة الى هذا التأثير المباشر ، يجدر الـاخـذ بعين الاعتـبار معطـيات اخـرى تـزيد في جـدـوى الـبـحـثـ اـهـمـلـنا ذـكـرـهاـ فـيـماـ سـبـقـ لـاـنـاـ اـرـدـنـاـ لـتـقـدـيرـاتـاـ اـنـ تـكـوـنـ فـيـ حـدـهـاـ الـادـنـىـ .

اهـمـ مـذـهـ العـنـاصـرـ :

ـ الا جـزـءـ العـلـمـيـةـ الـتـيـ لاـ تـسـتـهـلـكـ كـلـيـاـ وـيمـكـنـ اـسـتـخـداـمـهاـ بـعـدـ تـفـيـذـ مـشـارـيـعـ الـبـحـوثـ العـائـدـةـ الـيـهـاـ فـيـ هـذـهـ الـخـطـةـ .

ـ اـكـلـافـ تـنـشـئـةـ الـبـاحـثـينـ الـتـيـ تـشـكـلـ ، بـحـدـ ذـاتـهـاـ، تـشـمـيرـاـ لـاـ يـقـدـرـ بـشـمـسـنـ .

ـ التـأـثـيرـ غـيرـ الـمـاـشـرـ ، الـذـىـ يـصـعـبـ تـقـيـيـمـهـ .

ـ الـقـيـمـةـ الدـولـيـةـ لـلـبـحـوثـ الـتـيـ توـءـدـىـ إـلـىـ تـسـجـيلـ اـخـتـرـاعـاتـ يـمـكـنـ اـسـتـفـادـةـ مـادـيـاـ مـنـ بـرـاءـاتـهـاـ .

ان رأس المال المتمثل في نفقة تبلغ حوالي ٣٨ / ٣٨ مليون ليرة لبنانية موزعة على خمس سنوات لا يقل عن ٪٥ بالمئة سنويـاـ . وتشتمـلـ مـلـاحـقـ هـذـهـ الـخـطـةـ عـلـىـ مـعـلـومـاتـ تـحـلـيـلـيـةـ اـقـتـصـادـيـةـ تـحـتـوـيـ عـلـىـ تـفـاصـيلـ وـافـيـةـ حـولـ الـمـجـالـاتـ الـمـتـأـثـرـةـ بـتـفـيـذـ مـشـارـيـعـ هـذـهـ الـخـطـةـ (المـلـحقـ ١٠) .

٥ - اكلاف الخطة ومصادر تمويلها

٥-١- الاصناف

اعتمد المجلس بالنسبة لاكلاف هذه الخطة ما نصّت عليه المادة الخامسة عشرة من قانون انشائه الصادر في ١٤ ايلول ١٩٦٤ . فقد جاء في المادة المذكورة ما يلـى :

" يومن تمويل المجلس من مساعدة اجمالية تلحظ سنويًا في موازنة رئاسة مجلس الوزراء ، ولا يمكن ان تقل قيمة المساعدة المالية الداخلة في مشروع موازنة الدولة ، عن واحد بالمئة من موازنة الدولة العادلية " .

وقد سبق ان اشار المجلس الوطني للبحوث العلمية في الوثيقة المتعلقة بسياسته العلمية ، التي اقررت بموافقة الحكومة اللبنانية ، الى ان اكلاف البحث العلمي في لبنان يجب ان تزداد تدريجياً حتى ١٪ من الدخل الوطني .

غير اننا لن نأخذ بعين الاعتبار ، فيما يلي ، الا اكلاف الفعلية لمشاريع البحث المعتمدة في هذه الوثيقة . فإذا صنفنا البحوث مجموعات تعود كل منها لقطاع معين تتبيّن اكلاف المقدرة كما يلي :

ل.ل .	
٢،١١٨،٠٠٠	البحوث الزراعية او المتعلقة بالزراعة
٤،٤٠٨،٠٠٠	البحوث البيولوجية والطبية
٥،٠٨٠،٠٠٠	البحوث التكنولوجية
<u>١٦،٦٠٦،٠٠٠</u>	<u>المجموع :</u>

يمكن تقسيم هذا المجموع بين اكلاف العائد للباحثين و اكلاف العائد للمواد والتجهيزات العلمية بالشكل التالي :

٩،٢٥٧،٠٠٠	اكلاف عائدة للباحثين
٦،٨٤٩،٠٠٠	اكلاف عائدة للمواد والتجهيزات
<u>١٦،٦٠٦،٠٠٠</u>	<u>المجموع :</u>

وقد وزّعت هذه اكلاف الا جمالية على سنوات الخطة الخمس وفق طبيعة كل من البحوث و اهميتها كما هو مبين في الملحق " ١١ " .

اما اكلاف الاخرى الواجب اضافتها الى ما سبق في التالي :

ل. ل. ٠

— اكلاف البحوث الاساسية غير الموجهة المرصد ٤،١٥١،٠٠٠
لها ما يساوى ٤٥٪ من اكلاف البحوث الموجهة

— اكلاف امداد البحث العلمي بالخدمات ٤،٠٧٠،٠٠٠
العلمية والتقنية المحددة في الفقرة ٣

٥،٠٠٠،٠٠٠ — اكلاف تنشئة الباحثين خلال السنوات
الخمس للشاشة

٤،٠٠٠،٠٠٠ — اكلاف الجهاز العلمي والاداري للمجلس
خلال السنوات الخمس للشاشة

٣،٦٥٢ ، ٥٠٠ — اكلاف ملائمة ومتعددة

المجموع :

وهي تبلغ الكلفة الاجمالية ٣٨ / مليون ليرة موزعة على سنين الخطة الخمس كما يلي :

مليون ل. ل.

٥،٠

السنة الاولى

٦،٠

السنة الثانية

٧،٠

السنة الثالثة

٨،٠

السنة الرابعة

١٠،٠

السنة الخامسة

٣٨٠

المجموع :

٢— مصادر التمويل :

يتبيّن ، من مراجعة اكلاف الاجمالية لكل من السنين الخمس ، ان اكلاف المقدّرة هي بالفعل في حدود ما نصّ عليه قانون الشاء المجلس انه يمكن للمجلس ان يستعين بمصادر تمويل اخرى كالصندوق الخاص لمنظمة الام المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية او المؤسسات الوطنية التي تهتم بالبحث العلمي . وقد اجرى المجلس بالفعل اتصالات بهذا الصدد فكانت نتائجها مشجعة لجهة تمويل مشاريع بحث محددة شرط مساهمة الحكومة اللبنانيّة في اكلاف البحث الاجمالية .

٠٠٠/٠٠

وظيفه يأمل المجلس بان يتمكن عن هذا الطريق من التوسيع في البحث
باضافة مشاريع جديدة الى المشاريع المذكورة في هذه الخطة او من تخفيف
الاعباء المالية التي يستلزمها تنفيذ الخطة في مراحلها النهائية ، تبعـاً
للنـتائج التي يتوصـلـ الـبحـثـ اليـهاـ فيـ السـنـيـنـ الاـولـيـنـ منـ الخـطـةـ وـوـفقـ حاجـاتـ
لـبـتـانـ فـيـ هـذـاـ المـجـالـ .

ويجدر بـناـ ، خـتـاماـ ، انـ تـكـرـرـ التـأـكـيدـ باـهـمـيـهـ ماـ يـجـبـ انـ تـتـحـلىـ بـهـ
هـذـهـ الخـطـةـ منـ مـرـونـهـ ، انـ لـجـهـهـ تـموـيلـهـ اـمـ لـجـهـهـ الـبـحـوثـ الـمـعـتـمـدـهـ فـيـ
مـجـالـ مـعـيـنـ ، لـتـتـكـنـ مـنـ التـكـيـفـ الـاـيجـابـيـ مـعـ التـطـوـرـ الـمـرـتـقـبـ لـمـكـانـاتـ الـبـحـثـ
الـعـلـمـيـ فـيـ لـبـتـانـ .

ايجيورسيه الميزانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مشروع مشاريع ودراسات القطاع العام

الملاحق

- ١ - قانون انشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية الصادر بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٢ *
- ٢ - السياسة العلمية
- ٣ - كتاب من وزارة التصميم العام
- ٤ - الطاقات العلمية في لبنان
- ٥ - لائحة باسمه موفرى المجلس
- ٦ - اللجان الاستشارية لوضع الخطة الخمسية
- ٧ - مذكرة توجيهية الى اللجان الاستشارية
- ٨ - تقرير السيد بيكلابول ، الخبير لدى منظمة اليونسكو
- ٩ - مذكرات توضيحية حول مشاريع الخطة
- ١٠ - دراسة تحليلية للجذور الاقتصادية من البحوث
- ١١ - جداول بمشاريع الخطة الخمسية والكلاف التقديرية لكل منها *